

3- الفصل الثالث

التنبؤ بالفشل المالي

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المنشآت وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل. والفشل المالي يعني عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات إستمرارية نشاط المنشأة، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من إهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية قبل حدوثه لمساعدتهم على إتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وأن مستقبل المنشآت واستمرارها يعتمد على الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل، والتنبؤ بالفشل المالي مهمة لمستخدمي القوائم المالية وتكمن أهميتها في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى إتخاذهم قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، وأن فشل وإفلاس عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى إلى حدوث أزمة مالية علي مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر بإحتمال تعرض المنشآت والمصارف للفشل مستقبلاً. وسوف يعرض هذا الفصل من خلال المباحث:

المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي - المفهوم - أسباب - المراحل - الأهمية.

المبحث الثاني: النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للتنبؤ بالفشل المالي لعينة الدراسة من المصارف التجارية السودانية.

1/1/3- المبحث الأول

التنبؤ بالفشل المالي

المفهوم - الأسباب - المراحل - الأهمية

1/1/3 مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

1/1/1/3 مفهوم التنبؤ

اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة من أصل الفعل نَبَأَ، ويقصد به الخبر، وقوله عز وجل (9) ك ك ك ك ك ك ك ك (سورة البقرة، الآية 33) عو ي ر ف بأنه، الإتيان من مكان إلى آخر، ويقال للذي يتنبأ من أرض إلى أخرى نأبئ، فالنبا هو الخبر والمنبئ هو المخبر. والتنبؤ يقصد به، اخباراً بالغيب ومعرفة بالمستقبل⁽¹⁾. أما التنبؤ في الإصطلاح فيعُرَّف بأنه، استخدام المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغيير في عوامل البيئة⁽²⁾ أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة وتجنب الشركة التعرض لحالات التعثر والفشل⁽³⁾. عو ف بأنه، تخمين أو تقدير لمستوى إقتصادي معين⁽⁴⁾. عو ف بأنه، عملية توقع أو تقدير لما سيحدث في المستقبل⁽⁵⁾، وحيث أن عملية التوقع ترتبط بالمستقبل وهو فترة يحيطها عدم التأكد فإن نتائج التنبؤات لا تكون كاملة الصحة والدقة، وبالتالي تسعى المنشآت بقدر الإمكان لأن تكون تنبؤاتها علمية حتى تكون درجة الدقة عالية⁽⁶⁾. أيضاً عو فت التنبؤات بأنها، وضع تقديرات لأحداث متوقعة الحدوث، ووضع احتمالات ذات قيمة لتلك الأحداث مع أخذ الإعتبارات الداخلية والخارجية للمنشأة⁽⁷⁾. عو ف بأنه، الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو المنهج التخطيطي أو الأساليب الرياضية والإحصائية⁽⁸⁾.

تستنتج الباحثة من مفاهيم التنبؤ ما يلي:

(1) غازي عبدالعزيز سليمان، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7، 2007م)، ص 150.

(2) صلاح عبدالرحمن الطالب، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى النجاح في منشآت الأعمال، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م)، ص 22.

(3) زهراء صالح الخياط، مرجع سابق، ص 14.

(4) محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، الأساليب الكمية في التسويق، (عمان: دار المناهج للنشر، 2001م)، ص 223.

(5) عباس حميد يحيى التميمي، عمار لؤي عبدالرزاق، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، 2015م)، ص 397.

(6) د. أحمد ماهر، محمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، د.ت)، ص 158.

(7) يورك برس، سلسلة الإدارة - إتخاذ القرارات، (بيروت: مكتبة لبنان، 2001م)، ص 38، 39.

(8) عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 62.

1. التنبؤ في اللغة هو تقدير المجهول.
 2. تحتوى التنبؤات على تقديرات لما سيحدث في المستقبل، وهذه التقديرات تعتمد على الأساليب الشخصية أو المناهج التخطيطية أو الأساليب الرياضية والإحصائية.
 3. يتعين أن تكون التنبؤات صحيحة ودقيقة بقدر الإمكان، لأنها تمثل المدخلات في إتخاذ القرارات.
 4. يعتبر وسيلة وأداة لإستشراق الخطر المتوقع في ظل عدم التأكد المصاحبة للأعمال، وتفيد في تقييم لخطط والاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً .
 5. يستخدم التنبؤ في المنشآت والمصارف من أجل مواكبة الظروف المتغيرة.
 6. تفيد في تقدير الإحتياجات المالية للمنشأة قصيرة وطويلة الأجل لتلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية.
- تستطيع الباحثة تعريف التنبؤ بأنه، مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناءً على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية، وإستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية متعلقة لإتخاذ القرارات.

2/1/1/3 مفهوم الفشل Failure

عُفَّ الفشل بأنه، عدم قدرة المنشأة على الإستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها إلى المستهلكين⁽¹⁾. عُفَّ بأنه، توقف أنشطة المنشأة طوعية بسبب التعثر أو بسبب دعوي قضائية تنتهي لصالح الدائنين⁽²⁾. ويحدث عندما تكون هناك عمليات للمنشأة يتبعها تنازل عن ممتلكات لصالح الدائنين، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، الإنسحاب وترك الإلتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات المنشأة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للمنشأة وعمل إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها⁽³⁾. عُفَّ بأنه، إنعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإيفاء بمتطلبات إستمرارية نشاطها⁽⁴⁾. عُفَّ بأنه، المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المنشأة إلى إضطرابات مالية خطيرة فتكون غير قادرة على سداد إلتزاماتها تجاه الغير⁽⁵⁾.

تستنتج الباحثة من تعاريف الفشل بأنه:

(1). عصام محمد صالح، آخرون، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والأردنية المساهمة، (بغداد: كلية الراقدين الجامعة للعلوم، مجلة كلية الراقدين الجامعة للعلوم، العدد الرابع، 2000م)، ص177.

(2). محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، مرجع سابق، ص443.

(3). هلا بسام عبد الله الغصين، إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات- دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في عزة، (عزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص21.

(4). Martin A., et al., **A Business Intelligence Model to Predict Bankruptcy Using Financial Domain Ontology with Association Rule Mining Algorithm**, (International of Journal of Computer Science, Vol.8, Issue 3, No.2, 2011), p216.

(5) الشريف الريحان، آخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ www.resrarchgate ثم العلاج، (القسطنطينية: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المتلقي الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية من 21-22 أكتوبر، 2012م)، ص6.

1. عدم الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الغير.
 2. المرحلة التي تسبق خروجها من النشاط الاقتصادي وتكون مواجهة بمشاكل خطيرة.
 3. حصيلة الأزمة المالية، ولها درجات متعددة.
 4. مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المنشآت.
 5. عدم التوازن واختلال موارد المنشأة.
- تستطيع الباحثة أن تعرف الفشل بأنه، المرحلة التي تسبق خروج المنشأة من النشاط الاقتصادي، وفيها تكون المنشأة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الغير، مما يؤدي إلى التدهور السريع في قيمتها.

3/1/1/3 أنواع الفشل

يتمثل أنواع الفشل في:

أ. **الفشل الاقتصادي Economic Failure**: يحدث عندما لا تستطيع الشركة تحقيق عائد معقول أو مناسب على استثماراتها، أي عندما يقل العائد على المال المستثمر عن متوسط تكلفة هذه الأموال⁽¹⁾، ولا ينتج عن هذا النوع من الفشل إعلان إفلاس المنشأة وأن كان الأمر يستوجب تصفيته، وبالتالي عدم قدرتها على الاستمرار، وهو يحدث بغض النظر عن قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات، أي يمكن أن تكون المنشأة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات المستحقة عليها حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا يشهر إفلاسها⁽²⁾.

يتضح للباحثة أن الفشل الاقتصادي يقصد به عدم قدرة الشركة على تحقيق عائد معتدل على استثماراتها أو عندما يكون صافي رأس المال سالب، وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المنشأة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها. وهو يقيس نجاح أو فشل المنشآت اعتماداً على مقدار العائد على رأس المال، وتعتبر المنشأة فاشلة عند عجزها على تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر الذي يتناسب مع المخاطر المتوقعة.

ب. **فشل الأعمال**: حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي المعروفة بـ Dun and Bradstreet^(*)، حيث يشير إلى إنتهاء علاقة المنشأة مع الدائنين بخسارة "الإفلاس"⁽³⁾.

(1). محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي الإسلامي، الأسباب - الآثار - بدائل المواجهة، (مصر: مكتبة العصر للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 29.

(2). محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص 93.

Dun and Bradstreet (*)

Bradstreet: هي مؤسسة تقدم خدمات استشارية في مجال التحليل المالي والائتماني والاستثمارات، وتعتبر قاعدتها المالية للشركات والمؤسسات المسج

ل في سوتنور كلأوراقا المالية، حيث تحوي أكثر من 115

مليون نسج عمل، وتزود هذا المؤسسة بزائنها بمعلومات اقيمة تفيد همفيا اتخاذ قراراتها لاقصادية.

(3). حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييما لأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2000م)، ص 273.

ج. **ال فشل المالي Financial Failure**: عُوِّف بأنه، إخفاق المنشأة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة نتيجة إستعمال كلاً من النماذج المتطورة التي تعتمد على المؤشرات المالية والتدفقات النقدية⁽¹⁾. عُوِّف بأنه، عدم قدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة⁽²⁾، عُوِّف بأنه، عجز عوائد الشركة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات⁽³⁾.

تستنتج الباحثة أن الفشل المالي ليس حدث يظهر بشكل مفاجئ، بل هو عملية تستغرق مدة زمنية طويلة تمتد إلى عدة سنوات تمر فيها المنشأة بأزمات وصعوبات لا تستطيع المنشأة تجنبها إلى أن تصل في النهاية إلى حالة العجز عن سداد الإلتزامات "العسر المالي"، وقد يكون عسر مالي فني أو قانوني، فالعسر المالي الفني يشير إلى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل، أما العسر المالي القانوني يشير إلى عدم قدرة المنشأة على تغطية جميع الإلتزامات المستحقة القصيرة والطويلة الأجل.

4/1/1/3 مظاهر الفشل المالي

تتمثل مظاهر الفشل بالآتي⁽⁴⁾:

1. الإختلال في الهيكل المالي للمنشأة.
2. تدهور الربحية وتدهورها لفترة متتالية.
3. عدم قدرة بعض المنشآت على مسايرة التطور التقني وتباعد الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها.
4. ضعف الرقابة على رأس المال العامل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.
5. ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملاءمة الهيكل التنظيمي⁽⁵⁾.
6. إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات.
7. إخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.
8. عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي اقتطاع احتياطي كبير لمواجهة الخسائر.
9. التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح.
10. المنافسة الشديدة التي تواجهها المنشأة.

⁽¹⁾ <http://SSRN.Com>, Sori, Z. M., Karbhari Y., **Bankruptcy Prediction during the Time crisis: evidence from Malaysian Listed Industrial Companies**, Social Science Research Network, Malaysian, 2004, P.3.

⁽²⁾ قاسم محسن الحبيطي، إستخدام نماذج التحليل المالي في إختبار فرض الإستمرار المحاسبي للمنشآت الطالبة الإقتراض من المصارف، (الموصل: جامعة الموصل، كلية لإدارة وإقتصاد، مجلة تنمية الراغبين، العدد 64، مجلد 23، 2001م)، ص 221.

⁽³⁾ رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، مرجع سابق، ص 459.

⁽⁴⁾ محمد مجيد سليم، إستخدام المدخل الرياضي في تحليل مسببات تعثر شركات الوساطة المالية الأردنية، (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، المجلد 21، العدد 1-2، 2009م)، ص 155.

⁽⁵⁾ رشاد العطار، الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 22.

11. التوسع غير المريح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة⁽¹⁾.

12. عجز في السيولة ناتج عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية⁽²⁾.

يتضح للباحثة أن الفشل هو ليس نتاج اللحظة، ولكنه ناتج عن العديد من الأسباب والعوامل التي تتفاعل عبر المراحل الزمنية، والتي تؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها أو إستعادة توازنها المالي والنقدي، وهناك مظاهر تدل على احتمالية حدوث الفشل، وهذه المظاهر ليس بالضرورة أن تحصل جميعها حتى تفشل المنشأة، فقد تفشل المنشأة نتيجة بعض من هذه المظاهر وليس جميعها، والعكس هناك بعض المنشآت غير فاشلة ولكن لديها بعض هذه المظاهر. وتستطيع الباحثة إضافة المظاهر التالية:

أ. صعوبة في السيولة، واتجاه الأرباح والخسائر.

ب. الاضطرار إلى طلبات التأجيل وجدولة الديون لأكثر من مرة.

ج. الإختلال في العملية الإنتاجية، وطلب تسهيلات مالية جديدة غير مبررة، وظهور دائنين جدد.

د. إنخفاض معدلات التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتغير المتكرر في إدارة المنشأة.

هـ. ضعف كفاءة إدارة المنشأة، ورفع قضايا مالية عليها.

و. زيادة الفجوة بين الربح الإجمالي والربح الصافي بسبب المصاريف المختلفة الزائدة.

ز. عجز المنشأة عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها.

2/1/3 أسباب الفشل.

تتمثل أسباب الفشل في الآتي⁽³⁾:

1. الأسباب الداخلية: تتمثل في:

أ. الأسباب الفنية: تتمثل في إستعمال وسائل تكنولوجية غير مناسبة، بإضافة لإستعمال مواد أولية ليست بالجودة المناسبة تؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة تؤثر في المبيعات، وسوء التخطيط في الاستثمار، وأخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية.

ب. الأسباب الإدارية: تعد القاسم المشترك في معظم المنشآت الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة مما يجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة، بالإضافة لضعف الإدارة، وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة، وجود صراعات بين أعضاء

(1) أحمد هاشم أحمد يوسف، النماذج التحليلية للملاءمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، العدد 2، 2005م)، ص 282.

(2) نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها في الحد من التعثر المصرفي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م)، ص 155.

(3) على عباس، تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات - دراسة تحليلية على شركات التضامن الأردنية، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، 2010م)، ص 195.

الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك، والتوجهات الخاطئة للإدارة⁽¹⁾.

ج. الأسباب التسويقية: تتمثل فيصغر حجم السوق المحلي، وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، والمنافسة الشديدة في السوق وعدم القدرة على مواجهتها، وارتفاع أسعار المواد وعدم وجود جهاز تسويقي قوى داخل الشركة، ضعف المهارات التسويقية وعدم الاختيار المناسب لمكان التسويق والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة⁽²⁾.

د. الأسباب المالية: ناتجة عن التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمنشأة ويؤدي إلى التراكم لديون المنشأة بصورة تؤثر سلباً على نتائج الأعمال، وظهور مشاكل مالية كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه⁽³⁾.

هـ. أسباب داخلية ترتبط بإدارة الشركة: وتتمثل في⁽⁴⁾:

1. اختلال التوازن بين العمالة الفنية والخدمية مما يؤدي إلى وجود طاقات معطلة.

2. اقتناء بعض الأصول الرأسمالية بما يفوق إحتياجات الشركة.

3. اختلال الهياكل التمويلية نتيجة الإعتماد على الاقتراض قصير الأجل في تمويل الأصول الثابتة.

4. عدم توخي الدقة والواقعية في إعداد الموازنات والمراكز المالية.

5. عدم وجود الوعي التمويلي والخبرة بأساليب التمويل الحديثة.

يتضح للباحثة أن الأسباب الداخلية، تقع تحت سيطرة الإدارة، وتشمل سوء الإدارة، وعدم كفاءة السياسات التشغيلية وارتفاع المديونية، ودخول الشركة أسواقاً جديدة لا تملك عنها معلومات كافية، فشل الإدارة في إسقاط المهارات المناسبة لعملية التخطيط، والحاجة إلى رأس المال النقدي العامل والتوسع في المشاريع، والخسائر المتراكمة.

2. الأسباب الخارجية: تشمل الظروف الاقتصادية المحيطة، التشريعات القانونية، بيئة المنافسة، عدم توفر المصادر اللازمة للتمويل لإجراء التوسعات الضرورية وارتفاع تكلفتها، والمنافسة الشديدة وتزايد التوقعات للمستثمرين والمحليلين الماليين في سوق الأوراق المالية⁽⁵⁾.

يتضح للباحثة أن الأسباب الخارجية تنتج عن المنافسة الشديدة، والقرارات الحكومية، واتجاهات التضخم على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمية، تقلبات أسعار الصرف، التغييرات التكنولوجية المتلاحقة، العولمة الاقتصادية والحروب.

(1). على شاهين، جهاد مطر، مرجع سابق، ص 860.

(2). حسين على خشارمة، الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية - دراسة ميدانية، (عمان: جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للدراسات والبحوث، المجلد 15، العدد 6، 2007م)، ص 303.

(3). محمد وليد حمدان، بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك والتأمين، (عمان: جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م)، ص 13، 14.

(4). علحسينا الدوجي، مدمسؤولية مراقبالحساباتعن فرضالاستمراريةوالفشللالماليلشركات، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2، العدد 6، 2008م)، ص 82.

(5). أحمد نواف عبيدات، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام قائمة التدفقات النقدية، (عمان: جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م)، ص 19-22.

يرتبط تحديد أسباب الفشل المالي بدراسة وتحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لمنشآت الأعمال، وهذه المتغيرات البيئية تؤثر على قيمة المنشأة واحتمالات النجاح أو الفشل المالي لها ويمكن تبرير ذلك بآتي⁽¹⁾:

أ. جميع منشآت الأعمال تمثل نظم مفتوحة ذات علاقة تبادلية مع البيئة في جميع مراحل حياتها.

ب. ما تقرر المنشأة من استراتيجيات وخطط وسياسات لا يدعو أن يكون محاولات من جانبها للتكيف والتوافق مع ظروف وسمات البيئة التي تتواجد في إطارها وتعمل في ظلها.

ج. المنشأة ككيان تمثل تجميع لمصالح العديد من الاطراف لذلك فإن نجاحها واستقرارها يتوقف على قناعة هؤلاء الاطراف.

يوضح الجدول رقم (1/1/3) أسباب الفشل المالي مع الأهمية النسبية لكل سبب من الأسباب:

جدول رقم (1/1/3)

أسباب الفشل المالي

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	93%
الإهمال	2%
التزوير	1.5%
الكوارث الطبيعية	0.9%
أسباب أخرى	2.5%

المصدر: على عباس، تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات - دراسة تحليلية على شركات التضامن الأردنية، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، 2010م)، ص 195.

يتضح للباحثة من الجدول رقم (1/1/3) أن أسباب الفشل المالي تتمثل في عدم جودة الإدارة، وهو السبب الرئيسي للفشل، كما أن المنشأة لا بد أن تكون على استعداد لمواجهة أسباب أخرى كالإهمال والتزوير والكوارث الطبيعية.

3/1/3 مراحل الفشل المالي

تتمثل مراحل الفشل المالي في الآتي:

1. مرحلة الحضانة "النشوء": أن المنشأة لا تكون فاشلة بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك عدد من المؤشرات السلبية التي قد تظهر ويمكن معالجتها من قبل الإدارة منها، زيادة التكاليف غير المباشرة، تزايد المنافسة، نقص التسهيلات الائتمانية، تزايد الاعباء وضعف رأس المال العامل، وانخفاض معدل دوران الأصول، وغالباً ما تحدث خسارة إقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة

للمنشأة، وفي حالة إكتشاف ذلك من القائمين على الإدارة والرقابة فلا بد من إعادة التخطيط⁽¹⁾.

⁽¹⁾ نجم الدين إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 156.

2. مرحلة عجز النقدية: تعاني المنشأة في هذه المرحلة من عدم قدرتها على مقابلة إلتزاماتها الجارية والملحة للنقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن إلتزاماتها، ولكن تكمن الصعوبة في تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، بالإضافة إلى أن رأس المال العامل مجمد في المخزون والمدينون، وقد تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو لعدة شهور، ولمعالجتها تلجأ المنشأة إلى الاقتراض لمواجهة إحتياجاتها النقدية الفورية⁽²⁾.

3. مرحلة الإعسار المالي: عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة يمكن معالجتها ولكنها تأخذ فترة زمنية طويلة، ومعظم المنشآت التي تمر بهذه المرحلة يمكنها معالجتها بنجاح إذا إكتشف الخلل في الوقت المناسب، أما المنشآت التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب فتنقل إلى الفشل الكلي⁽³⁾.

4. مرحلة الفشل الكلي: تعتبر هذه المرحلة حرجة في حياة المنشآت، وعندما لا يمكن للمنشأة تجنب الاعتراف بالفشل، وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويل إضافي بسبب تجاوز الإلتزامات الكلية قيمة أصول المنشأة، ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققاً بالخطوات القانونية⁽⁴⁾.

5. مرحلة إعلان أو "تأكيد" الإفلاس: تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين والإلتزامات الأخرى، حيث يجري الإعلان عن إفلاس المنشأة أي بمعنى تصفيتها.

يتضح للباحثة بأن فشل وإفلاس المنشأة لا يحدث فجأة وإنما يمر بمجموعة من المراحل بدءاً من مرحلة الحضانة وتنتهاءً بمرحلة إعلان الإفلاس، فمرحلة الحضانة هي الفترة الواقعة بين إصابة الشركة بمتغيرات سلبية وظهور علامات هذه الإصابة وعادة تكون غير ظاهرة، أما مرحلة عجز النقدية فتظهر فيها أعراض التعثر المالي وأعراض نقص السيولة وهذه المرحلة تسبق إستحقاق الإلتزامات، وعندما تعجز المنشأة عن سداد إلتزاماتها المستحقة نتيجة عدم توفير النقد أو التسهيلات النقدية اللازمة من المصادر المعتادة فأنها تكون قد وصلت إلى مرحلة العسر المالي، وإذا زادت قيمة الإلتزامات عن القيمة السوقية لموجوداتها يتم اللجوء إلى مرحلة إعادة جدولة الدين فإذا عجزت المنشأة عن تحقيق ذلك فأنها تكون قد وصلت إلى مرحلة العجز التام "الإفلاس" وهذا يؤدي بدوره إلى التصفية. ويتعين تحديد مراحل الفشل المالي التي تمر بها المنشأة لاتخاذ التدابير والمعالجات اللازمة لتفادي الوصول إلى مرحلة التصفية وبالتالي خروج المنشأة من الحياة الاقتصادية.

ويوضح الشكل رقم (1/1/3) مراحل الوصول للفشل المالي:

(1). جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، (غزة:

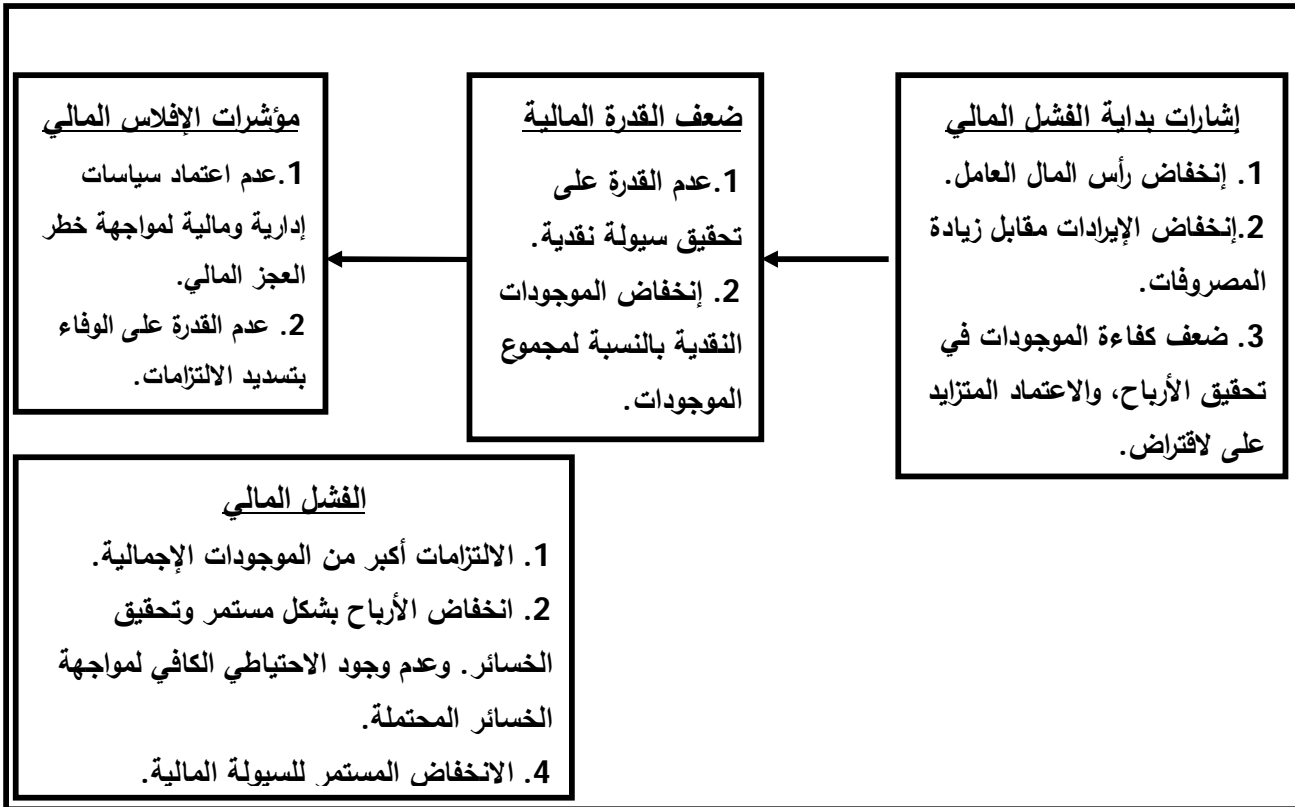
الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص 67.

(2). عمر عيسى الجهماني، إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف - دراسة ميدانية، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد الأول، 2001م)، ص 67.

(3). كزار عبد الآله عزيز، مرجع سابق، ص 6.

(4). أسامة محمد حسنهدي، أساليب التحليل المالي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لبعض شركات المساهمة السعودية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م)، ص 89.

شكرقم(1/1/3)
مراحل الوصول للفشل المالي



المصدر: كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida، (الكوفة: جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السابع، العدد 30، 2014م)، ص 319.

يتضح للباحث من خلال أبحاثه أن الفشل المالي لا يعد ظاهرة مفاجئة للمنشأة وأصحاب المصلحة وإنما يمر بمراحل متعددة لكل منها أعراض تؤدي في النهاية الحدث الذي ينهي حياة المنشأة، والذي يبدأ بظهور إشارات معينة منها انخفاض رأس المال والإيرادات والاعتماد المتزايد على لاقتراض تؤدي إلى تدهور الأداء ومن ثم الفشل الاقتصادي ثم العجز المالي والإعسار ثم إلى الإفلاس والفشل المالي والتصفية.

4/1/3 أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يحق التنبؤ بالفشل المالي للعديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث يمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية⁽¹⁾، وتنبع أهمية التنبؤ بالفشل من إهتمام العديد من الجهات بها، حيث يمثل التنبؤ بالفشل أهمية كبيرة للجهات الآتية⁽²⁾:

1. الإدارة: التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ

(1). وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 15.

(2). عصام محمد صالح، آخرون، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية، (بغداد: كلية الرافدين الجامعة للعلوم، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 4، 2000م)، ص 178.

المؤسسة في الوقت المناسب.

2. المقترضين

تقييم نجاح المنشآت التي يقومون بإقراضها والإطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها⁽¹⁾.

3. المستثمرون

يهتمون بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل إتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية⁽²⁾.

4. المصارف

تهتم بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة وقيود الدراسة وأسعارها وشروطها، وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة⁽³⁾.

5. مراجعو الحسابات

يرجع إهتمامهم إلى مسؤوليتهم الكبيرة في مراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض استمرارية المنشأة المستخدم في إعداد القوائم المالية⁽⁴⁾.

6. الجهات الحكومية

لتنتمن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته.

7. العاملون بالمنشأة

من أجل اشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم⁽⁵⁾.

يتضح للباحثة أن أهمية الفشل المالي تعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المنشأة والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان، وهي تعتبر أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، ويخفض درجة عدم التأكد، ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل، ويساعد في تجنب حالات تعثر المنشآت ووصولها إلى مرحلة الفشل.

5/1/3 مفهوم التعثر المالي

(1) د. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص 4.

(2) الشريف الريحان، وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ www.resrarchgate. العلاج، مرجع سابق، ص 7.

(3) جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، تعريب: خالد على أحمد كاجيجي، وإبراهيم ولد محمد فال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2003م)، ص ص 490، 491.

(4) George T. Freidlob, Lydia L. Schleifer, **Essentials of Financial Analysis**, (John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey 3rdEd., 2003), p.92.

(5) بشرى نجم عبدالله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، مرجع سابق، ص 509.

عُرفالتعثرالمالي بأنه، عدمقدرةالمنشأةعلىالوفاءبإلتزاماتهاقصيرةالأجل فيالوقتالمحددلوفاء⁽¹⁾، بدون أن تحتاج لأن تقترض أو تتبع أصول غير معدة للبيع من أجل سداد إلتزاماتها⁽²⁾. عُرفأنه، إختلال مالي يواجه المنشأةنتيجة قصور مواردها ولمكانياتها من الوفاء بإلتزاماتها في الأجل القصير، ويرجع هذا الإختلال إلى عدم التوازن بين موارد المنشأة المختلفة وبين إلتزاماتها في الأجل القصير التي تستحق السداد⁽³⁾، ويتراوح بين الإختلال المؤقت العارض وبين الإختلال الحقيقي الدائم⁽⁴⁾. عُرفأنه، عدم مقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها⁽⁵⁾. عُرفأنه، مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي إلتزاماتها في الأجل القصير، وكذلك عدم القدرة على تغطية هذه الإلتزامات من المصادر الخارجية⁽⁶⁾. عُرفأنه، خلل مالي يصيب المنشأة عندما تتعرض لأزمات مالية تجعلها غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه دائنيها عند تواريخ استحقاقها⁽⁷⁾. عُرفأنه، عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها محاولة الحصول على التزمات جديدة⁽⁸⁾، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي⁽⁹⁾.

تستنتج الباحثة من التعريفات السابقة للتعثر المالي ما يلي:

1. التعثر المالي يكشف عن أزمة مالية.
2. خلل مالي يصيب المنشأة، وتنتج عن تفاوت العديد من العوامل عبر فترات زمنية طويلة.
3. تعجز المنشأة في حالة التعثر المالي عن سداد إلتزاماتها الجارية و المحتملة.
4. في حالة عدم مقدرة المنشأة على علاج التعثر المالي فإنه سوف يؤدي إلى الإفلاس.

(1). نظير رياض محمد الشحات، محمد سعد شليبي، التعثر المالي: الأسباب وطرق العلاج- دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية، (مصر: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 2، 2012م)، ص19.

(2). طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية_ تحليل العائد والمخاطرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص92.

(3). يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص15.

(4). د. محمد أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة- الظاهرة، الأسباب، العلاج، (القاهرة: إيزاك للنشر، 1996م)، ص33.

(5). وليد ناجي الحيايى، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (عمان: مطبعة الوراق للنشر، 2004م)، ص249.

(6). مفيد الظاهر، آخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، (عمان: مجلة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"، المجلد 21، العدد 2، 2007م)، ص518.

(7). محمد أحمد باغة، تقييم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في شركات القطاع العام في مصر، (مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 2، العدد 1، 2011م)، ص280.

(8). يوسف محمد كمال أحمد، التعثر المالي لعملاء البنوك- الأسباب والعلاج، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 3، 2013م)، ص88.

على خلف عبدالله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات www.ao.academy.org (9) (كوبنهاجن: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص58.

تستطيع الباحثة تعريف التعثر المالي بأنه، خلل مالي يصيب المنشأة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل عبر فترات زمنية طويلة، يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها تجاه الغير والتي استحققت فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير، أو تحقيقها خسائر متتالية.

1/5/1/3 أنواع التعثر المالي

يتمثل أنواع التعثر المالي في:

أ. الإعسار الفني

يحدث عندما تعجز إدارة المنشأة عن مواجهة الإلتزامات المستحقة عليها في المواعيد المقررة للدائنين، ويرجع لأسباب عديدة منها، ضعف السيولة النقدية الناتجة عن ضعف قدرتها المالية⁽¹⁾، وذلك على الرغم من زيادة أصولها المتداولة على إلتزاماتها المتداولة، ويعبر عن هذا النوع ما يعرف بأزمة السيولة داخل المنشأة⁽²⁾. وهي من الحالات المؤقتة أي أنها قابلة للعلاج، حيث تستطيع إدارة المنشأة علاج الحالة من خلال سياساتها التي تستطيع بموجبها إجراء عدة إصلاحات⁽³⁾، ويتخذ أحد الشكلين وهما:

1. عدم كفاية السيولة

عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الإلتزامات⁽⁴⁾.

2. حالة الإعسار المالي:

زيادة الإلتزامات المستحقة للغير عن قيمة أصول المنشأة، يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة⁽⁵⁾، وبالتالي فإن المنشأة قد تتعرض للفشل المالي دون أن يرتبط ذلك بحدوث فشل اقتصادي⁽⁶⁾. يتضح للباحثة أن هذا النوع من الإعسار لا يستطيع المنشأة فيها تحويل موجوداتها شبه النقدية إلى نقدية تمكنها من لوفاء بإلتزاماتها، فهو لا يشكل خطراً حقيقياً ولكن تكراره قد يؤدي إلى فقدان المنشأة لسمعتها الائتمانية وعدم حصولها على تسهيلات ائتمانية جديدة، وبالتالي الوقوع في الإعسار الحقيقي.

ب. الإعسار الحقيقي: يحدث هذا النوع من الإعسار عندما لا تستطيع المنشأة الوفاء بإلتزاماتها حتى لو

إعطيت الوقت الكافي⁽¹⁾ وسبب ذلك زيادة إلتزاماتها على القيمة السوقية لمجموع أصولها⁽²⁾.

(1). يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص16.

(2). على خلف الركابي، بثينة راشد الكعبي، التنبؤ بالفشل للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق، (بغداد: الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد94، 2013م)، ص117.

(3). أميمة خليل محمد، مرجع سابق، ص41.

(4). فرد ويستون، يوجين برجام، التمويل الإداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2003م)، ص578.

(5). صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد23، 2010م)، ص278.

(6). محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص

يتضح للباحثة أن هذا النوع يعرف بالتصفية وهو يؤدي إلى مشاكل قد لا يمكن علاجها، حيث أن حدوث هذه الحالة سوف يلزم أصحاب الإلتزامات بالمطالبة إما بالإشراف على إدارة المنشأة بعد حل مجلس إدارتها "إعادة تنظيمها"، أو تصفية المنشأة ليحصل الدائنين على جزء من حقوقهم أوكلها. وهناك فرق بين الإعسار الفني والحقيقي، الأول يعني عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالإلتزامات الجارية قصيرة الأجل ومؤقت يتوقف على الموقف النقدي للشركة، والثاني عدم قدرة المنشأة على تغطية كافة إلتزاماتها المستحقة مما يؤدي إلى تأثير عكسي على حقوق الملكية ويطلق عليه العسر القانوني.

2/5/1/3 التفرقة بينالتعثرالمالي والفشل المالي: التعثر المالي مرحلة سابقة لمرحلة الفشل المالي وقد لا يؤدي التعثر للوصول لمرحلة الفشل المالي، ويستندفي التفرقة إلى أن التعثر المالي هو توقف عن سداد الإلتزامات في مواعيدها إضافة إلى وجود نقص في الفوائد، في حين أن الفشل المالي يشير إلى التوقف الكلي عن سداد الإلتزاماتوتوقف نشاط المنشأة. ويوضح الجدول رقم(2/1/3) الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي من خلال إستخدام معيار المرونة المالية⁽³⁾:

جدول رقم(2/1/3)

الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
أ.نقص في العوائد المتحققة" مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة"	أ. التوقف كلياً عن سداد الإلتزامات.
ب. توقف عن سداد الإلتزامات في مواعيدها.	ب. توقف نشاط المنشأة والوصول إلى حالة الإفلاس.
ج. مرحلة سابقة لفشل المالي.	ج. مرحلة لاحقة للتعثر المالي.

المصدر: غالب شاكر بحيث، إستخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من 2009م- 2013م، (العراق: جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، 2015م)، ص197.

(1).خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي"SCF"في التنبؤ بخطر الإفلاسالمالي، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص30.

(2).محمود أحمد السحيمات، التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام نموذج التمان(-Z Score)والمقياس متعدد الاتجاهات، (عمان: جامعة العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م)، ص11.

(3).أحمد محمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات-دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمالبجمهورية مصر العربية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد23، العددالأول، 2001م)، ص77.

يتضح للباحثة من الجدول رقم(2/1/3) أن التعثر المالي يمثل مقدمة لحدوث الفشل المالي أي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه إذا أمكن التنبؤ به وعلاجه،ويمكن التنبؤ بحدوثه من خلال تحليل الخطط الإستراتيجية للشركات وتطبيقاتها، أو من خلال ملاحظة وتحليل مؤشرات الأداء لتلك الشركات.

6/1/3 مفهوم الإفلاس

عُرف الإفلاس بأنه، الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر، أي حالة لا تستطيع فيها المنشأة عن دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها⁽¹⁾. وعُرف بأنه، طريقة للتنفيذ على مال المدين الذي يتوقف عن دفع ديونه⁽²⁾. وعُرف بأنه، المرحلة التي تلي مرحلة الفشل ويتم فيها إشهار إفلاس المنشأة وتوقيف نشاطها بحكم من المحكمة وبيعها لتسديد الديون لأصحابها⁽³⁾. وأن فشل المنشأة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، فلا يجوز استخدام تعبير الإفلاس للإشارة إلى أي منشأة فاشلة، وذلك لأن إفلاس المنشأة من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي، وبالتالي فإنه قد يكون النتيجة النهائية لفشل المنشأة ويترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها، إنهاء الكيان القانوني للمنشأة، وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية، بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي⁽⁴⁾. وقد نظم المشرع السوداني القواعد والنظم المختلفة للتنفيذ على أموال المنشأة المتوقفة عن الدفع، فنظم قانون الإفلاس لعام 1929م أحكام إشهار الإفلاس لأفراد والشركات⁽⁵⁾، ونظم قانون الشركات لعام 1925م إجراءات إشهار إفلاس الشركات⁽⁶⁾.

تستنتج الباحثة من تعاريف الإفلاس مايلي:

1. المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للمنشأة.
 2. اعلان قانوني يطبق على المنشآت في حالة توقفها كلياً عن سداد التزاماتها.
 3. تهدف إلى تدعيم الائتمان ووضع الثقة في المعاملات المالية.
- تستطيع الباحثة تعريف الإفلاس بأنه، إعلان قانوني بالمنشأة فيمحنة مالية لا تستطيع مقابلة حقوق الغير لديها، أو توقف أنشطتها تمهيداً لتصفية أصولها وسداد الالتزامات المستحقة عليها، وتعتبر المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للمنشأة.

(1) هلا بسام عبدالله الغضين، مرجع سابق، ص23.

(2) نسيبة إبراهيم حمو، حماية الائتمان التجاري بين الإعسار المدني والإفلاس التجاري، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد38، 2008م)، ص9.

(3) قريشي صالح، إختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص4.

(4) يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص ص15، 16.

(5) ابتسام السيد حسن، الإفلاس بين القانون الوضعي الإنجليزي والقانون السوداني وأحكام الشريعة الإسلامية، (الخرطوم: دار صالح للطباعة والتغليف، 2002م)، ص2.

(6) الواثق عطا المنان محمد، القانون التجاري، (الخرطوم: دار جامعة أم درمان الإسلامية، د.ت)، ص109.

1/6/1/3 أنواع الإفلاس: يتمثل أنواع الإفلاس في (1):

- أ. الإفلاس الإحتيالي: تعمد المفلس الإضرار بالدائنين.
- ب. الإفلاس التقصيري: حالة توقف عن الدفع ناتجة عن إهمال إدارة المنشأة أو عدم إتخاذها كافة الإجراءات الضرورية لإدارة اموالها بالشكل المناسب المتفق مع قواعد ممارسة الأعمال.
- يتضح للباحثة أن للإفلاس نوعين، الاول الإحتيالي فيها تقوم إدارة المنشأة عمداً بتصرفات تؤدي إلى خسارة المنشأة، الثاني التوقف عن الدفع والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

2/6/1/3 أسباب الإفلاس: تتمثل أسباب الإفلاس في (2):

- أ. أسباب إقتصادية: عدم تحقيق أرباح كافية أو خسارة جزء من الحصة السوقية.
- ب. أسباب إدارية: عدم توافر الخبرة الإدارية، أو ضعف الفريق الإداري.
- ج. تضخيم المصاريف: إرتفاع كبير في مصروفات التشغيل والعمومية والإدارية.
- د. الكوارث: حدوث حالات حريق في المنشأة أو دمار لأصولها أو موت أحد أصحابها.
- هـ. النصب والاحتيال: من العاملين بها أو من أطراف خارجية.
- ز: المنافسة الشديدة: على المستوى المحلي أو الأجنبي.

يتضح للباحثة أن الإفلاس عملية ذات تكلفة عالية ونتيجة لذلك تمنع المنشآت عملية الإفلاس للحفاظ على موارد يعتمد عليه، ومنع إهدار للثقة بالمنشأة وبالتالي هدم للاعتبار والاسم والشهرة التي تقوم عليها هذه المنشأة، تجنب إزعاج المجتمع.

7/1/3 التصفية

التصفية هي الإجراءات القانونية التي تنتهي بها حياة المنشأة، وتدار خلال هذه الفترة لصالح الدائنين والأعضاء "المساهمين"⁽³⁾، ويقوم المصفي الذي يعد وكيلاً عن ملاك المنشأة ببيع ممتلكاتها، وتحصيل قيم المدينون والعملاء ومستحقات المنشأة على الغير، وسداد الديون والالتزامات والمصروفات التي على المنشأة، وأن الغرض الاساسي من عملية التصفية هو حماية مصالح الدائنين ويأخذ في الاعتبار مصالح حملة الاسهم على الرغم من أن الإجراءات القانونية المتبعة في حالات الفشل مازالت في صالح الدائنين⁽⁴⁾. وهناك نوعين من التصفية هما⁽⁵⁾:

أ. التصفية الإجبارية: قيام أحد الدائنين بتقديم طلب للمحكمة بإفلاس المنشأة المدينة.

(1). د. نائل عبد الرحمن الطويل، د. ناجح داؤود رباح، الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها، (عمان: دار وائل للنشر، 2000م)، ص ص 484، 485.

(2). أميمة خليل محمد، مرجع سابق، ص 47.

(3). James C. Van Horne, **Financial Management and Policy**, (New Jersey: Prentice Hall, A Simon and Schuster Company, 1998), p 635.

(4). حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م)، ص 271.

(5). أحمد حسن على عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2007م)، 530.

ب. **التصفية الاختيارية:** قيام المنشأة المعسرة بتقديم طلب لإعلان إفلاسها. وبالرغم من أن أغلب التصفيات سواء كانت إجبارية أو اختيارية تحدث نتيجة الإفلاس، إلا أن بعض التصفيات تحدث نتيجة لأسباب أخرى، وتتقضي المنشآت لأي من الأسباب الآتية⁽¹⁾:

أ. إذا بلغت الخسارة نصف رأس المال أو أكثر، إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية بقاء المنشأة رغم الخسارة.

ب. إذا انقضى عمر المنشأة المنصوص عليه في نظامها الأساسي بدون أن تقرر الجمعية العمومية غير العادية إطالة عمرها.

ج. بطلان المنشأة من الناحية القانونية.

د. إنتهاء غرض المنشأة.

هـ. بناءً على طلب أحد الشركاء أو المساهمين.

و. إندماج المنشآت المساهمة.

تأتي التصفية عقب إعلان إفلاس المنشأة بواسطة القضاء، حيث يقوم المحكمة المختصة بتعيين مصفي قضائي يتولى أمور إدارة عمليات المنشأة بشكل مؤقت، ويقوم بإعلان طلب مقابلة مع الدائنين، ويمنحهم الفرصة لتعيين وكيل عنهم في عملية التصفية، وتقع على عاتقه مسؤولية بيع أصول المنشأة ثم توزيع العائد على الدائنين بطريقة متساوية وعملية التصفية تكون أقل كفاءة من الاتفاقيات الودية بين المنشأة ودائنيها، ولهذا تعتبر الاتفاقيات الودية هي الخيار الأفضل لأنها تقتصر كثير من الوقت والجهد والمال الذي يفوق في الإجراءات المختلفة مقارنة بالتصفية عن طريق المحكمة⁽²⁾.

يتضح للباحث أن التصفية هي الإجراءات القانونية التي ينتهي بموجبها عمر المنشأة، وتعد الخيار الأخير والوحيد عندما لا توجد إمكانية لمعالجة أوضاع المنشأة المتعثرة والفاشلة، وتدار المنشأة خلال فترة التصفية لصالح كل من الدائنين والمساهمين ولا تفقد شخصيتها الاعتبارية إلا بإنهاء التصفية وتوزيع الحقوق على أصحابها، وهي تتم بأمر المحكمة قد تكون إجبارية أو إختيارية. يوضح الجدول رقم (3/1/3) إطار الفشل والتعثر والإفلاس المالي.

(1). د. كمال الدين الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة في شركات الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 379.

(2). د. أبو ذر الغفاري بشير، أسس قانون الشركات، (الخرطوم: دن، 2004م)، 277.

جدول رقم (3/1/3)

إطار الفشل والتعثر والإفلاس المالي

التفسير	الحالة	
- عدم قدرة المنشأة على تحقيق معدل عائد مناسب من تشغيل واستثمار أصولها يساوي أو يفوق تكلفة رأس المال المستثمر فيها - أو عجز عوائد المنشأة عن تغطية كل تكاليفها بما فيها تكلفة تمويل رأس المال.	الفشل الاقتصادي Economic Failure	الفشل المالي Financial Failure
- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مع تراكم الخسائر، وبالتالي توقف النشاط.	الفشل المالي Financial Failure	
- عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل المترتبة عليها. - أو عدم قدرة موجوداتها المتداولة على سداد مطلوباتها المتأولة بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.	العسر المالي الفني Technical Insolvency	التعثر المالي Insolvency
- عدم قدرة المنشأة على سداد الإلتزامات المترتبة عليها "قصيرة وطويلة الأجل". - أي أن إجمالي الموجودات لديها أقل من إجمالي المطلوبات، بالإضافة إلى أنها تعاني من تراكم الخسائر لديها.	العسر المالي الحقيقي Real Insolvency	
يشير إلى حالة الإفلاس التي تتعرض لها المنشأة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، ويتم إشهار إفلاسها بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.	الإفلاس المالي Financial Bankruptcy	

المصدر: إعداد الباحثة، 2016.

يتضح للباحثة من الجدول رقم (3/1/3) أنمرحلة الفشل المالي يتمثل في نوعين، الأول الفشل الاقتصادي وهو عدم مقدرة المنشأة على تحقيق العائد أو الربح أو الاثنين معاً، والثاني الفشل المالي وفيها تتعرض المنشأة إلى اضطرابات مالية خطيرة وتكون غير قادرة على مواجهة نوعين من المخاطر، الأول مخاطر تشغيلية مرتبطة بالقرارات التشغيلية والاستثمارية، فتؤثر سلباً على عائدات وأرباح المنشأة، الثاني المخاطر المالية مرتبطة بقرارات التمويل فتؤثر سلباً على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الغير مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف

نشاطها. ويتضح ايضا أن التعثر المالي مقدمة المراحل الأخرى التي تعكس الأزمات المالية المختلفة التي قد تعاني منها المنشآت، ويكون من نوعين،الأولالعسر الفني تنشأ عندما تمر المنشأة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها ويمكن معالجتها بتسييل بعض الأصول التي تمتلكها، الثاني العسر الحقيقي تنشأ عندما تعجز المنشأة على تغطية كامل إلتزاماتها من خلال موجوداتها، ويلي الفشل المالي الإفلاس توقف المنشأة عن نُشطتها تمهيداً للتصفية.

2/3-المبحث الثاني

النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

1/2/3 النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

أن الفشل المالي يسبقه تعثر مالي وتدهور في المؤشرات المالية وعدم قدرة المنشأة على سداد ديونها مما يؤثر على أسعار أسهم الشركة في البورصة، وبالتالي فإن عدم إشارة مراجع الحسابات إلى عدم مقدرة المنشأة على الإستمرار، يعني عدم كفاءة عملية المراجعة وغياب معلومات مهمة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة في المنشأة وبالتالي إلحاق الضرر بهم⁽¹⁾. ويتعين على مراجعي الحسابات الأخذ بالنماذج الكمية كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل والتنبؤ به لمعرفة الوضع الحالي للمنشأة والتنبؤ بالمستقبل لإتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي حدوثها أو إتخاذ الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل الفشل لديها. نتيجة لأهميتها لدى الكثير من الفئات التي لها علاقة بالمنشأة⁽²⁾، ظهر الإهتمام بنماذج التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن الماضي بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات (SEC)⁽³⁾، على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مراجع الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمنشآت وكيفية التشخيص السابق لحدث الإفلاس لمنع خطورته عن المستثمرين والمقرضين وغيرهم⁽⁴⁾. وتعتمد الشركات على عدة مداخل في إكتشاف التعثر للتنبؤ بالفشل المالي تتمثل في⁽⁵⁾:

1. مدخل التوازن المحاسبي: أولي الأدوات المستخدمة في إكتشاف التعثر للتنبؤ بالفشل المالي، تقوم على التوازنات المحاسبية للقوائم المالية كأساس لإكتشاف أي خلل، على النحو التالي⁽⁶⁾:

أ. قائمة المركز المالي: تقوم فكرة التوازن وفقاً للمعادلة الآتية: الأصول = الخصوم.

ب. قائمة الدخل: تقوم على أساس المعادلة الآتية: الربح = الإيرادات - المصروفات.

ج. قائمة التدفقات النقدية: يكون على أساس المعادلة الآتية: مصادر الأموال = إستخدامات الأموال.

يتضح للباحثة أن المعادلات المحاسبية التي تقوم عليها القوائم المالية لا تمثل وحدها أساساً كافياً في إكتشاف التعثر للتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت، وذلك لأن المعادلات تكون إجمالية وقد تحمل في تفاصيلها الكثير من الإختلالات الهيكلية وغيرها من أسباب الفشل المالي.

(1) سمر علاوي، فوزي غرابية، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الإتجاهات - دراسة تطبيقية، (عمان: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 14، العدد 2، 2008م)، ص 378.

(2) محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص 92.

(3) د. منير شاكر محمد، آخرون، التحليل المالي - مدخل لصناعة القرار، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص 179، 178.

(4) د. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 164.

(5) علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 28، العدد 83، 2006م)، ص 41، 40.

(6) سامح محمد لطفي سعودي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، (السويس: جامعة قناة السويس، كلية التجارة السويس، مجلة المدير الناجح، 2007م)، ص 63.

2. مدخل النسب المحاسبية: تتمثل مدخل النسب المحاسبية في⁽¹⁾:

أ. دلالة قائمة المركز المالي عن التعثر المالي: إنخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، تدهور نسبة السيولة إلى رأس المال، وزيادة في الديون طويلة الأجل، وإنخفاض نسبة حقوق الملكية.

ب. دلالة قائمة الدخل عن التعثر المالي: إنخفاض قيمة المبيعات، وجود فجوة كبيرة بين إجمالي وصافي المبيعات، زيادة في التكاليف مع إنخفاض هامش الربح، زيادة إجمالي الأصول بالنسبة للمبيعات والأرباح. يتضح للباحثة أن المؤشرات الدالة على التعثر للتنبؤ بالفشل المالي يتعين أن يتبعها مزيد من التحليل باستخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي.

3. مدخل النماذج الكمية: يتضمن الفكر المحاسبي مجموعة من النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المنشآت تعتمد على المؤشرات المالية التي تستخرج بياناتها من قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية، ودمج تحليلها مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل إلى نماذج تفيد في التنبؤ بفشل المنشآت⁽²⁾، وهناك اتجاهين رئيسيين هما⁽³⁾:

الاتجاه الأول: اتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المنشآت يعتمد على مؤشر مالي واحد. ومن الدراسات التي تميزت بأسلوب المتغير الوحيد هي:

1. نموذج Smith- Winakor: أفضل مؤشر توصلت إليها هذه الدراسة في التمييز بين المنشآت هو: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات.

2. نموذج Pitz Patrik: أفضل المؤشرات التي توصلت إليها هي: أ. حقوق الملكية/ مجموع الخصوم.

ب. العائد/ حقوق الملكية.

3. نموذج Merwin: أفضل المؤشرات هي: أ. نسبة التداول.

ب. صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

ج. حقوق الملكية/ مجموع المطلوبات.

الاتجاه الثاني: يعتمد في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل على مجموعة من المؤشرات المالية من خلال بعض الأساليب الإحصائية الملائمة والمتاحة. ومن بين الدراسات التي استخدمت أسلوب المتغيرات المتعددة في معادلة واحدة هي⁽⁴⁾:

(1). علي سليمان النعامي، مرجع سابق، ص 41.

(2). د. الشريف الريحان وآخرين، مرجع سابق، ص 8.

(3). رياض حميدان شحادة، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة

الأردنية، (عمان: جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص 52.

(4). عمر عيسى حسن جهماني، مرجع سابق، ص 53.

1. نموذج Beaver، 1966م

يعد من أقدم النماذج التي إستخدمت المؤشرات المالية في بناء النماذج الكمية⁽¹⁾. حدد هذا النموذج بإستخدام مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، وتضمنت مقارنة للمؤشرات المالية المتوسطة لـ 79 منشأة فاشلة وقابلها 79 منشأة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954-1964م، اعتمد النموذج على معايير محددة لفشل المنشآت هي إفلاس المنشأة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، وهذه المنشآت من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول، إستخدمت الدراسة الطرق الاحصائية فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة من سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، وتمثل المؤشرات المالية التي إستخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي بالآتي⁽²⁾:

1. التدفق النقدي/ إجمالي الالتزامات.....(1)
2. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات.....(2)
3. المديونية/ إجمالي الموجودات.....(3)
4. صافي راس المال العامل/ إجمالي الموجودات.....(4)
5. التداول.....(5)
6. معدل الدوران.

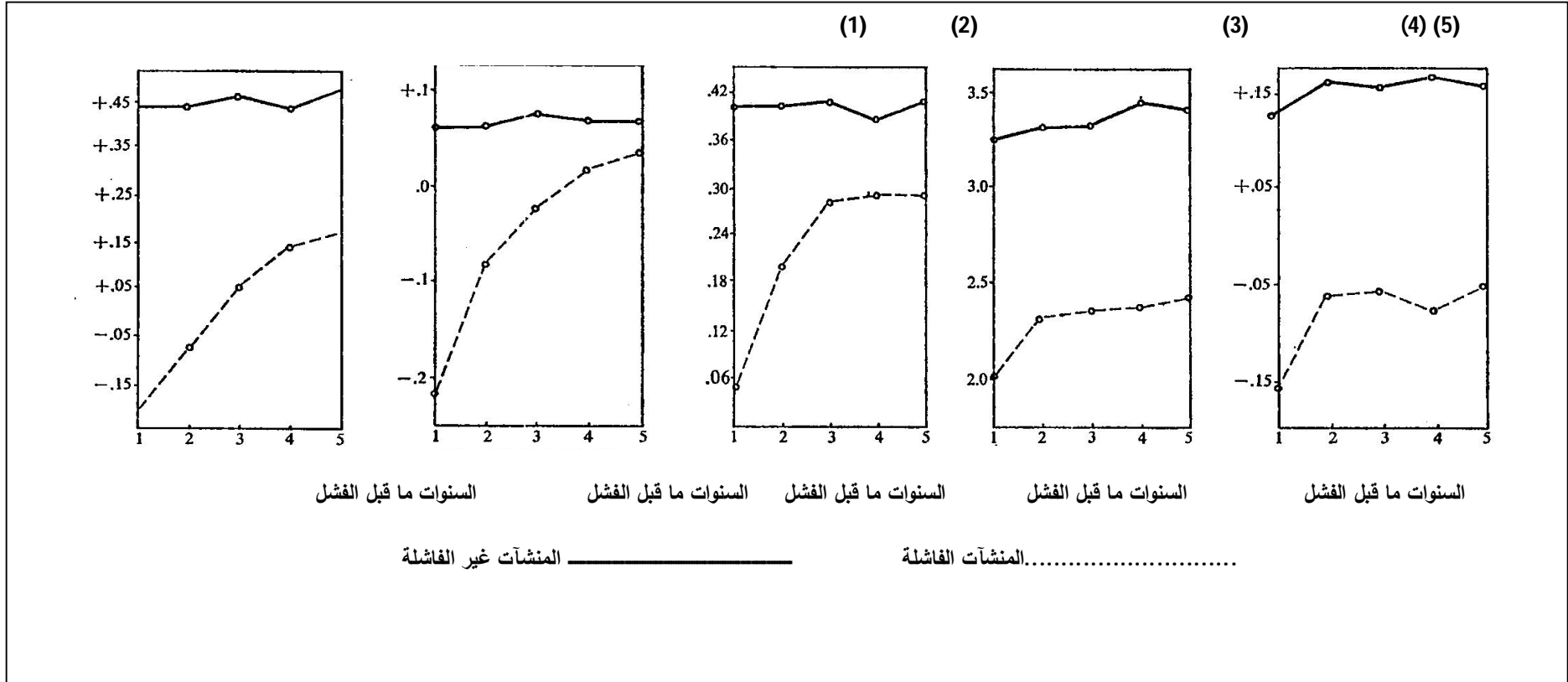
يوضح الشكل رقم (1/2/3) مسار المؤشرات المالية في المنشآت الفاشلة والمنشآت غير الفاشلة حسب نموذج Beaver:

(1). محمود أحمد السحيمات، مرجع سابق، ص 64.

(2). جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمينات العامة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، العدد 68، 2007م)، ص 742، 743.

شكل رقم (1/2/3)

مسار المؤشرات المالية في المنشآت الفاشلة والمنشآت غير الفاشلة حسب نموذج Beaver



المصدر: هلا بسام عبدالله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص 38.

يتضح للباحثة من الشكل رقم (1/2/3) أن عملية إختيار المؤشرات المالية لم تكن عملية انتقائية، ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة حيث ميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة، ووفقاً لنتائج دراسته إعتمدت على المؤشرات المالية الخمسة السابقة من بين ثلاثين مؤشر، وأظهرت المؤشرات الخمسة قدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات. وإعتمدت على الطريقة التقليدية في تحليل المؤشرات والاستعانة بطرق إحصائية بسيطة لتحليل اتجاه متوسطات المؤشرات خلال عدد من السنوات قبل الفشل.

2. نموذج Altman، 1968م

يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة⁽¹⁾، يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها، ومتغير تابع " Z "، وُعرف بمصطلح (Z- Score)، تتمثل صيغة النموذج بالآتي⁽²⁾:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z = مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المشروع.

X_1 = صافي رأس المال/مجموع الموجودات. " مؤشر النشاط"

X_2 = رصيد الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات. " مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح"

X_3 = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الموجودات. " مؤشر ربحية"

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات. " مؤشر رفع مالي"

X_5 = المبيعات / مجموع الموجودات. " مؤشر نشاط"

أما المعاملات (0.012، 0.014، 0.033، 0.006، 0.010) تمثل أوزان متغيرات الدالة وتعبّر عن الأهمية النسبية لكل متغير. ووفقاً لهذا النموذج تصنف المنشآت إلى ثلاثة فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة "Z" قدرها 2.99 كما يلي⁽³⁾:

1. إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 تعتبر الشركات ناجحة أو قادرة علنا لاستمرار.

2. إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 تعتبر الشركات متناقشة، لأن أدائها منخفض.

3. إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 وهي تعرف بالمنطقة الرمادية وفيها يصعب تحديد

وضعا المنشأة، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية، لأنه يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه.

4. إذا كانت قيمة Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشراً بأن المنشأة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

وفيما يلي استعراض لمتغيرات هذا النموذج:

(1). أحمد رجب عبد الملك عبدالرحمن، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة

في سوق المال المصري - دراسة تطبيقية، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 26، العدد 2، 2012م)، ص 66.

(2). www.businessdiagnostics.com. Edward I. Altman, **Predicting Financial Distress of Companies: Revisiting The Z-score and Zeta Model**, New York University, 2000, P8.

(3). Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 6th.ed, Financial Times Prentice- Hall, Inc., 2000, P.406.

X₁: مؤشر صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو إلتزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة إنخفاض هذا المؤشر⁽¹⁾. يتضح للباحثة أن هذا المؤشر مفيداً لأغراض الرقابة الداخلية في المنشأة عند الحصول على دين طويل الأجل تتضمن اتفاقية القرض حداً أدنى من صافي رأس المال العامل يتعين أن تحتفظ به المنشأة وهذا الشرط يحمي الدائنون عن طريق إلزام المنشأة بالاحتفاظ بسيولة جيدة.

X₂: مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات

يقيس درجة إعتداد المنشأة على تمويل أصولها بإستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة إعتداد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فأن ذلك يدل على زيادة إعتداد المنشأة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها من الأصول.

تستنتج الباحثة أن مؤشر الأرباح المحتجزة على مدى عمر المنشأة إلى مجموع أصولها ضرورية لقياس إحتمال فشل المنشأة وذلك لأن الأرباح المحتجزة تلعب دوراً هاماً في التقليل من الآثار السلبية وبذلك تتجنب المنشأة الفشل والإفلاس.

X₃: مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول، والعكس في حالة إنخفاضها⁽²⁾. يتضح للباحثة أن هذا المؤشر يعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد والضرائب وليس بعدها، وذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال المساهمين وأموال الدائنين والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة لبقاء واستمرار نشاط المنشأة.

X₄: مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الإرتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر. يتضح للباحثة أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بذمة الشركة حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين.

(1) سمير عباس أحمد، عبد علي حنظل، إستخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداة، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 32، 2012م)، ص 225.

(2) عبد الناصر علك حافظ، أثر التمويل الطويل الأجل في صافي الربح- دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، 2012م)، ص 224.

X5: المبيعات/إجمالي الموجودات

يطلق عليه أحياناً معدل دوران الأصول، ويقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم إستغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه إحتمال التعرض للفشل المالي⁽¹⁾.

يتضح للباحثة من خلال العرض تغيرات النموذج أن أهم بنين مجموعة المؤشرات تشمل مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط، مؤشرات الربحية تشمل كلاً من مؤشرات الأرباح المحتجزة وفي الميزانية الإجمالية الموجودات، ومؤشر صافي الأرباح والفوائد والضرائب الإجمالي الموجودات. أما مؤشرات السيولة فتشمل كلاً من مؤشرات صافي الأرباح والفوائد والضرائب الإجمالي الموجودات، ومؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالمجموع المطلوبات.

أما مؤشرات النشاط فقد كان مؤشراً واحداً هو المبيعات الإجمالية الموجودات. ويعدمناً هال نماذج التي تجاوزت الطرق التقليدية في التحليل واعتمادها على أساليب إحصائية أكثر تعقيداً من الأسلوب القديم سبباً بالتحليل لا تتميز بحيث يساعد هياستتتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعتبر الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة. عام 1977م انتهى Altman, Haldeman, Narayanan من بناء نموذج تصنيفي جديد للإفلاس سمي بـ "نموذج زيتا Zeta Model" معتمد على التحليل التمييزي "Discriminant Analysis". يتضح للباحثة أن هذا النموذج يختلف عن سابقتها بميزتين:

الأولي: حجم العينة كبيرة، ولم يعتمد على الشركات الصناعية فقط ولكن تضمنت شركات البيع بالجملة.
الثانية: البيانات الأساسية للعينة تم تعديلها حتى يؤخذ في الحسبان الاعتبارات المحاسبية.

3. نموذج Deakin، 1972م

هدف النموذج إلى التوصل لأفضل نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت، من خلال دراسة أجراءها عام 1972م، حيث تم فيها استخدام أربع عشرة مؤشر مالي في التحليل، وهي نفس المؤشرات التي استخدمها Beaver ولكنه تم تطبيقها على عينة أصغر. وعرف Deakin المنشآت الفاشلة بأنها، تلك المنشآت التي أفلست أو واجهت عسراً مالياً أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين⁽²⁾.

يتضح للباحثة انه تم استخدام معامل الارتباط بين الرتب "سبيرمان" واختبر النموذج لمدة خمس سنوات قبل الفشل، فكانت النتائج التي توصل إليها Deakin كانت متشابهة لنتائج نموذج Beaver.

4. نموذج Blum، 1974م

هدف النموذج إلى إيجاد نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث تم تحليل عينة تتكون من 115 شركة فاشلة و115 شركة ناجحة مماثلة للشركات الفاشلة في نوع الصناعة وحجم المبيعات وعدد الموظفين. وعرف الفشل بأنه، إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها أو الاتفاق مع الدائنين على

(1). زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء- دراسة ميدانية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007م)، ص 120.

(2). رياض حميدان شحادة، مرجع سابق، ص 58.

تخفيض الديون⁽¹⁾، وقد توصل النموذج إلى اثني عشر مؤشراً يتنبأ بفشل المنشآت منها:

- الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة.

- صافي الأصول السريعة/ المخزون.

- العائد/ حقوق المساهمين.

- صافي حقوق المساهمين بالقيمة الدفترية/ إجمالي المطلوبات.

وقد تراوحت نسبة دقة النموذج في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ما بين 93% - 95% في السنة الأولى قبل الفشل، و 80% في السنة الثانية قبل الفشل، و 70% في السنوات الثالثة والرابعة والخامسة قبل الفشل على التوالي.

5. نموذج Taffler and Tisshow، 1977م

إجري النموذج في المملكة المتحدة عام 1977م، وهدفت إلى تطوير نموذج رياضي يكون قادر على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية. واعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتمييز بين 46 شركة صناعية مستمرة في عملها و 46 شركة أخرى أعلنت إفلاسها. وتم التوصل إلى أفضل المتغيرات التي يمكن إستخدامها للتنبؤ بفشل الشركات، تتمثل صيغة النموذج بالآتي⁽²⁾:

$$Z = 0.53A_1 + 0.13A_2 + 0.18A_3 + 0.16A_4$$

حيث أن:

A₁: الأرباح قبل الضرائب/ المطلوبات المتداولة

A₂: الأصول المتداولة/ مجموع المطلوبات

A₃: المطلوبات المتداولة/ مجموع الأصول

A₄: فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة - المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

وتم تصنيف الشركات إلى الشركات الناجحة قيمة Z فيها 0.3 وأكبر، الشركات المهددة بخطر الإفلاس قيمة Z فيها 0.2 وأقل.

يتضح للباحثة أن النموذج توصل إلي أن الإفلاس الفعلي يتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وأنه لا يمكن التنبؤ بشكل دقيق.

6. نموذج Springate Gordan، 1978م

قام Springate بتطوير نموذج يتنبأ فيه بفشل المنشآت في كندا عام 1978، واعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وعينة مكونة من اربعون شركة، وقام بتحليل 19 مؤشر مالي ليصل إلى نموذج

(1) فراس خضير الزبيدي، التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية، (بغداد: جامعة

القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4، 2013م)، ص 196.

(2) جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، (غزة:

الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص ص 79، 80.

يتكون من 4 مؤشرات مالية يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المنشآت، وتتمثل صيغة النموذج بالآتي⁽¹⁾:

$$Z = 1.03A + 0.3B + 0.66C + 0.4D$$

حيث أن:

A: رأس المال العامل / مجموع الأصول.

B: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

C: صافي الربح قبل الضرائب / الالتزامات المتداولة.

D: المبيعات / مجموع الأصول.

فإذا كانت $Z < 0.862$ فإن الشركة تصنف فاشلة.

7. نموذج Argenti، 1979م

سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، وهو يعرف في عالم الأعمال بنموذج "AScore"⁽²⁾. يجمع هذا النموذج بين التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد على معايير مختلفة لتقييم حالة المنشأة فيجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية "النوعية" وأن كان يعطي للثانية وزناً أكبر من خلال تحديد وزن نسبي لكل متغير من المتغيرات الفرعية والذي يختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة ونوع نشاطها والظروف المحيطة بها وحجم ونوع موجوداتها وخبرتها السابقة وغيرها من العوامل التي تم أخذ آراء الجهات المعنية بشأن أوزانها، وقد حدد ثلاث مسارات لفشل الشركات مالياً هي⁽³⁾:

المسار الأول: الفشل الإعتيادي للشركات حديثة التكوين وغالباً ما تكون هذه الشركات صغيرة الحجم ولا يزيد مستوي أدائها عن المستوي الضعيف والحد الأعلى لحياتها هو ثماني سنوات.

المسار الثاني: تنمو الشركات الصغيرة بسرعة في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركة ثم تتدهور في إدائها بشدة، والسبب في ذلك التفاؤل الشديد من قبل الإدارة بعد النجاح في العمل والتوسع في الأعمال يؤدي إلى زيادة نسبة الديون إلى حق الملكية⁽⁴⁾.

المسار الثالث: تمثل الشركات كاملة النمو والتي تواجه صعوبات نتيجة للقرارات التي تتخذها بشأن المبالغة بالتوسع أو خسارة مفاجئة لسوق رئيسي أو فشل مشروع هام. وتستمر هذه الشركات في نشاطها فترة أطول من الشركات ضمن المسارين السابقين.

يوضح الجدول رقم (1/2/3) مؤشرات الفشل بحسب مراحل الفشل التي تم تحديدها في نموذج Argenti

(1). عمر عبد الحميد محمد، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية، (القاهرة: كلية

الدراسات العليا الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص3.

(2). حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر،

2011م)، ص348.

(3). جهاد حمدي اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 71 - 73.

(4). Hubert Ooghe, Sofie D. Prijcher, **Failure Processes and Causes of Company Bankruptcy**, (Journal of Management History- Management Decision, Vol.46, Iss:2, 2008), pp.226-230.

جدول رقم (1/2/3)

نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل

الرقم	المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي
1.	العيوب	أ. ضعف الإدارة	
		- إدارة الشخص الواحد	8
		- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	4
		- عدم وجود توازن في الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية	2
		- عدم فعالية مجلس الإدارة	2
		- تدني كفاءة الإدارة المالية	2
		- عدم كفاءة الإدارة الوسطي	1
		- عدم الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة	15
		ب. مؤشرات الصور المحاسبي	
		- عدم الكفاءة في إعداد ومراقبة الموازنات	3
- عدم وجود خطة للتدفق النقدي أو عدم تحديثها	3		
- عدم وجود نظام تكاليف فعال	3		
		المجموع (علامة الخطر 10 فأكثر)	43
2.	الايخطاء	- إرتفاع نسبة المديونية	15
		- التورط بمشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها	15
		- التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15
		المجموع (علامة الخطر 15 فأكثر)	45
3.	الاعراض	- مؤشرات مالية سيئة	4
		- إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية	4
		- مؤشرات غير مالية	4
		المجموع	12
		المجموع الإجمالي (علامة الخطر 25 فأكثر)	100

المصدر: بشري نجم عبدالله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة- نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 75، 2014م)، ص 513.

وبناءً على عدد نقاط A تصنف الشركات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الإستمرار، ويوضح الجدول رقم (2/2/3) تصنف الشركات حسب قدرتها على الإستمرار.

جدول رقم (2/2/3)

تصنيف الشركات حسب قدرتها على الإستمرار

الفئة	درجة المخاطرة	عدد النقاط (A)
الأولي	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	أكبر أو يساوي صفر وأصغر من 18
الثانية	احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	أكبر من 35
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	أكبر أو يساوي 18 وأصغر ويساوي 35

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (فلسطين، د.ن، 2008م)، ص104.

يتضح للباحثة أن النموذج أكد أن الفشل في المنشآت عملية تستغرق عدة سنوات وتتم فيها المنشآت بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى العسر ثم الفشل المالي، وتتمثل المراحل في: المرحلة الأولى النزوع للتسلط الإداري فيها، تكتسب المنشأة عيوباً محددة ولكنها كامنة ولا ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أدائها وبالتالي فإن قوائمها ومؤشراتها المالية لا تكون ذات أهمية في كشف هذه العيوب، وتتركز هذه العيوب في إدارة المنشأة، المرحلة الثانية، الأخطاء النوعية تبدأ المنشأة بارتكاب أخطاء جوهرية، المرحلة الثالثة، مظاهر الإنهيار تبدأ المنشأة بالسير في طريق الإنهيار وتظهر أعراض العسر المالي بوضوح وتزايد، المرحلة الرابعة، الإنهيار الفعلي تكون المنشأة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي. وأن النموذج يعتمد على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان، وأن مؤشرات تم إختيارها بسبب موضوعيتها وقدرتها في إكتشاف حالة الفشل بوقت مبكر ويعد إرشادات إنذار مبكرة لإدارة الشركة وأصحاب المصلحة فيها لتمكنهم من إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الفشل.

8. نموذج Kida، 1981م

يعد نموذج Kida من النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي، وتم التوصل إليه عام 1980، وقد اعتمد على خمس مؤشرات مالية تشمل كل الأداء التشغيلي في المنشآت وتمثل متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z، تتمثل صيغة النموذج بالآتي⁽¹⁾:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

X_1 = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات.

X_2 = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات.

X_3 = الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة.

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول.

⁽¹⁾.Khalid ALkhatib, Ahmed Eqab Al Bzour, **Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Company Using Altman and Kida Models**, (International Journal of Business & Management, Vol.6, No.3,2011), P.208.

وتتمثل متغيرات هذا النموذج بالآتي:

X₁: صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/إجمالي الموجودات.

يقيس معدل الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة عن كل جنيه مستثمر في الموجودات بعد سداد كل من الفوائد وضرائب دخل أرباح الأعمال، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع فلن وضع المنشأة يعتبر جيداً، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر⁽¹⁾.

يتضح للباحثة أن هذا المؤشر يقيس مقدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة لإستخدامه وأن القياس الدوري للربحية يعتبر أساساً للتنبؤ بالمستقبل.

X₂: مجموع حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

يعتبر مؤشراً لكفاية حقوق الملكية في تغطية الإلتزامات المالية المستحقة على المنشأة، وأن إرتفاع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وبالتالي يقل احتمال تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فيعتبر دليلاً على عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها ومما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي⁽²⁾.

يتضح للباحثة أن هذا المؤشر يحدد قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماته وإدارته لتطویر رأس المال.

X₃: الأصول السائلة/ الخصوم المتداولة.

يقيس مدي مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال مجموعة أصولها النقدية وشبه النقدية، وكلما إرتفع هذا المؤشر يدل على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وكلما إذا إنخفض فهذا يعني أن المنشأة غير قادرة على الوفاء بتلك الإلتزامات مما يجعلها عرضة للفشل المالي. وأن النسبة النمطية للسيولة السريعة هي "1:1" أي ينبغي أن تكون قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية مساوياً لقيمة الخصوم المتداولة⁽³⁾.

يتضح للباحثة أن هذا المؤشر يبين مقدرة المنشأة على الإلتزام بسداد التزاماته حسب المواعيد المحددة وإدارة المنشأة لنشاطه مما يساهم في توليد السيولة لمواجهة أي طارئ.

X₄: المبيعات/ إجمالي الأصول.

يقيس كفاءة إدارة المنشأة في إستغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات. وهيماتم ذكره في نموذج Altman.

X₅: النقدية/ إجمالي الأصول

يقيس حجم النقدية المتاحة للمنشأة مقارنة بإجمالي استثماراتها في الأصول، فكلما إرتفع هذا المؤشر يعتبر

(1). عمار رفعت أحمد قطب، طريقة التمويل وأثرها على الربحية- دراسة تطبيقية، (بغداد: كلية التراث الجامعة، مجلة كلية

التراث الجامعة، العدد العاشر، 2011م)، ص75.

(2). أحمد هاشم أحمد، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعرض المالي في المصارف- دراسة تطبيقية، (الخرطوم: أكاديمية

السودان للعلوم المصرفية والمالية، مجلة الدراسات المصرفية والمالية، العدد 11، 2008م)، ص23، 24.

(3). عماد صالح النعمة، تقويم أداء الشركات بإستخدام النسب المالية- دراسة تطبيقية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة

والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9، 2008م)، ص99.

دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي بعدم تعرض المنشأة للفشل المالي، أما إذا إنخفض فإنه يعتبر مؤشر على عدم توفر السيولة لدى المنشأة للوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي.

يتضح للباحثة أن هذا المؤشرين إمكانية المنشأة في الإحتفاظ بالنقد لفترة طويلة مما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

تم بناء هذا النموذج على فرضية أساسية هي أنه ليس بإمكان المراجع الإعتماد على تقديراته الشخصية في إتخاذ قراره بشأن الإستمرارية، وإنما لابد من إستخدام النماذج الرياضية كعامل مساعد في إتخاذ قراره بشأن الإستمرارية فتم وضع النموذج⁽¹⁾.

يتضح للباحثة أن نتائج هذا النموذج إذا كانت إيجابية فإن المشروع يكون في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد إثبت هذا النموذج قدرة تنبؤيه قبل سنة من واقعة الإفلاس. وأنه يعتمد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي.

9. نموذج Fulmer, et al، 1984م

قام Fulmer, et al بوضع نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت⁽²⁾، من خلال إستخدام عينة مكونة من 60 منشأة، 30 منشأة فاشلة و 30 منشأة ناجحة من خلال 40 نسبة مالية بإستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات. وتتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$H = 5.528V_1 + 0.212V_2 + 0.073V_3 + 1.270V_4 - 0.120V_5 + 2.3635V_6 + 0.575V_7 + 1.083V_8 + 0.894V_9 + 6.075$$

حيث أن:

$0 < H$ تكون المنشأة مفلسة.

V1 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

V2 : المبيعات / مجموع الأصول.

V3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / حقوق المساهمين.

V4 : التدفق النقدي / مجموع الديون.

V5 : مجموع الديون / مجموع الأصول.

V6 : الخصوم المتداولة / مجموع الأصول.

V7 : الأصول الملموسة / مجموع الأصول.

V8 : رأس المال العامل / مجموع الأصول.

V9 : لوغاريثم الربح قبل الفوائد والضرائب / الفائدة.

(1). عوض الله جعفر الحسين، دور التحليل المالي في التنبؤ بإعسار البنوك، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص ص 127، 128.

(2). محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، دور البيانات المالية والاقتصادية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام تحليل اللوجستي، (مجلة أفق جديدة، مجلد 19، عدد 1 و 2، 2007)، ص 98.

10. نموذج Sherrod، 1987م

لهذا النموذج هدفين رئيسيين هما⁽¹⁾:

أ. تقييم مخاطر الائتمان: يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمنشآت.
ب. الفشل المالي: يستخدم للتأكد من مبدأ إستمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها في المستقبل حيث قسمت المخاطرة إلى خمس فئات، ويوضح جدول رقم (3/2/3) درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod.

جدول رقم(3/2/3)

درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئات	درجة المخاطرة للتعرض بالفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولي	المنشأة غير معرضة لمخاطر الفشل	$Z \geq 25$
الثانية	إحتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل	$Z \geq 20 \geq 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	المنشأة معرضة لمخاطر الفشل	$Z \geq 5 \geq -5$
الخامسة	المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل	$Z < -5$

المصدر: رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين، إستخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية، (الانبار: جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013م)، ص465.
يتضح للباحثة من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر (Z) إذا ارتفعت يدل على قوة المركز المالي للمنشأة ومدى إمكانية إستمرارها ومن ثم إنخفاض درجة المخاطرة، أما إذا إنخفضت تشير إلى عدم إمكانية إستمرار المنشأة ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة. وأن النموذج يخدم أغراض التحليل الائتماني في المصارف وكالاتي:
1. يُمكن إستخدامه في تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلبات الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان أو لجنة القروض في إتخاذ منح التسهيلات.
2. يُمكن إستخدامه من قبل إدارة المراجعة الداخلية أو من قبل المراجعة الداخلية كأداة لتقييم المخاطر المحيطة بمحفظة القروض، ومن ثم تقدير مخصص القروض المتعثرة الواجب تكوينه، كما يفيد في تحديد معدل الفائدة الخاص بالقروض.

تتمثل صيغة النموذج بالآتي⁽²⁾:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.5X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

$$Z = \text{مؤشر الفشل}$$

(1). د. عباس عبدالله الحسين محمد، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية والتنبؤ بحالات العسر والفشل المالي، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2015م)، ص133.

(2). رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين، مرجع سابق، ص464.

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.

X_4 = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول.

X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الثابتة.

يوضح الجدول رقم (4/2/3): الأوزان الترجيحية للمؤشرات حسب أهمية كل واحد منها

جدول رقم (4/2/3)

الأوزان الترجيحية للمؤشرات حسب أهمية كل واحد منها

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X_1	17	سيولة
X_2	9	سيولة
X_3	3.5	رفع
X_4	20	ربحية
X_5	1.5	رفع
X_6	1	رفع

المصدر: عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 74.

تستنتج الباحثة من الجدول رقم (4/2/3) ما يلي:

أ. إن أكبر وزن للمؤشرات المالية مؤشر السيولة، والسبب الرئيسي في كونها عالية هو إستخدامها في معرفة قدرة المنشأة على تسديد الديون وقدرتها على الإستمرار في النشاط.

ب. إن مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف المنشأة طالبة القرض، أو في تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطر، بمعنى أن قيمة Z كلما كانت عالية كانت مخاطر الفشل المالي قليلة أو تكون عديمة المخاطر وكلما كانت قيمته قليلة تكون المخاطرة للوقوع بالفشل المالي عالية. يوضح الجدول (5/2/3) المؤشرات المالية الأكثر أهمية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين:

جدول رقم (5/2/3)

المؤشرات المالية الأكثر أهمية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين

الرقم	المؤشر
1	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون
2	درجة الرفع المالي
3	معدل دوران المخزون

4	مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين
5	الأصول السائلة/ المطلوبات المتداولة
6	صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات
7	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح بعد الضريبة
8	معدل دوران صافي رأس المال العامل
9	صافي التدفق النقدي التشغيلي / فوائد الديون
10	معدل دوران المدينين

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص375. وهناك مؤشرات مالية تعتبر أكثر استخداماً في الكشف عن التنبؤ بالفشل المالي، وعددها عشرون مؤشر مالي⁽¹⁾. ويوضح الجدول رقم (6/2/3) المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

جدول رقم(6/2/3)

المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	المؤشر المالي	معدل الاستخدام	النوع
1.	صافي الربح/ إجمالي الموجودات	43%	ربحية
2.	الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	42%	سيولة
3.	إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات	40%	رفع مالي
4.	راس المال العامل/ إجمالي الموجودات	34%	سيولة
5.	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات	30%	ربحية
6.	التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات	23%	سيولة
7.	إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية	23%	رفع مالي
8.	الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات	21%	رفع مالي
9.	الإيرادات/ إجمالي الموجودات	21%	نشاط
10.	النقدية/ إجمالي الموجودات	19%	سيولة
11.	الموجودات المتداولة/ المبيعات	17%	نشاط
12.	الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات	17%	سيولة
13.	القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	15%	رفع مالي
14.	الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة	15%	سيولة
15.	التدفقات النقدية/ إجمالي الموجودات	13%	نشاط

⁽¹⁾ محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، مرجع سابق، ص446.

16.	صافي الربح/ المبيعات	13%	ربحية
17.	صافي الربح/ حقوق الملكية	13%	ربحية
18.	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد المدينة	11%	رفع مالي
19.	حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات	9%	رفع مالي
20.	المخزون/ المبيعات	9%	نشاط

المصدر: محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007م)، ص446.

إستفادت الباحثة من الجدول رقم (6/2/3) في التعرف على المؤشرات المالية الأكثر إستخداماً في التنبؤ بالفشل المالي، تستنتج بأن إدارة المراجعة الداخلية يمكنها إستخدام مجموعة من هذه المؤشرات المالية بإستخدام نماذج معينة بهدف الوصول إلى نتائج أولية تساعد الإدارة في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وهناك إختبار للتحليل المالي لعدد من المعدلات تكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالإفلاس والفشل المالي وفق ما يلي⁽¹⁾:

1. رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.
2. الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.
3. الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول.
4. القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية للقروض.
5. المبيعات/إجمالي الأصول.

يتضح للباحثة أن إنخفاض هذه المؤشرات إلى الحدود الدنيا قد يكون مؤشراً على إفلاس المنشأة، وبالتالي يتعين على أي منشأة مراجعة هذه المؤشرات سنوياً للتأكد من نشاطها وازدهارها، وهناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي، وأغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الإنحدار التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير، وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى إختلاف الأوزان النسبية وذلك بسبب إختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية من منشأة إلى أخرى، وأن النماذج تتكون من مجموعة من المؤشرات المالية كمقياس للأداء وهذا يعتبر من إيجابيات هذه النماذج لأنها تختصر الكثير من المؤشرات في نموذج واحد لذلك سمي بتحليل التمايز، وأن القاسم المشترك بين معظم النماذج هو إعتدادها على المؤشرات المالية المنشورة وغير المنشورة، جميعها بنيت على مؤشرات مالية تستخدم في قياس وتقييم نشاطات المنشأة من السيولة، الكفاءة، الرفع المالي وسياسات توزيع الأرباح.

(1). د. يوسف محمود الجربوع، مرجع سابق، ص274.

الدراسة التطبيقية للتنبؤ بالفشل المالي لعينة الدراسة من المصارف التجارية السودانية

1/3/3 مفهوم المخاطر

المخاطر في اللغة: الأخطر بفتح الحين الإشراف على الهلاك وخوف التلف⁽¹⁾، ويقال خَاطَرَ بنفسه، والأخطَرُ السَّقُّ الذي يُتْرَاهَنُ عليه⁽²⁾. وقد أخطَرَ المال: أي جعله خطراً بين المتراهنين⁽³⁾. يسمى الرهان خطراً لوجود احتمالية الربح أو الخسارة، ويقال تخاطراً: أي ترهنا، وتخاطروا على الأمر: أي ترهنا وخاطرهم عليه: راهنهم، والأخطَرُ: الوهنُ بعينه⁽⁴⁾. ومخاطر على وزن مفاعل.

المخاطر اصطلاحاً: عُرِّفَتْ بأنها، درجة الاختلافات في التدفق النقدي المتوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كلما زاد الخطر، ومرتبطة بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التدفق النقدي لمنشأة معينة⁽⁵⁾. عُرِّفَتْ بأنها، فرصة تكبد أذى أو تلف أو خسارة قابلة للقياس الكمي⁽⁶⁾. عُرِّفَتْ بأنها، احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع⁽⁷⁾. عُرِّفَتْ المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بأنها، قياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنشأة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر ايجابياً يطلق عليه فرصة، أو سلبياً يطلق عليه تهديد⁽⁸⁾. والمخاطر جزء لا يتجزأ من أي عمل يقوم به الفرد ولكنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسته جزءاً من عملية إتخاذ القرارات⁽⁹⁾.

تستنتج الباحثة من تعاريف المخاطر بأنها:

1. مجموعة من الظواهر والأحداث ترتبط بوضع التخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه.
 2. ترتبط بالمستقبل لأن نتائجها تظهر لاحقاً.
 3. تؤثر على المنشأة عند تحقيق أهدافها.
 4. ترتبط بعدم التأكد، ومنتخذ القرار، وتختلف من منشأة إلى أخرى حسب نشاطها.
- تستطيع الباحثة تعريف المخاطر بأنها، مجموعة من الظواهر والأحداث تؤدي إلى إنحراف العائد في المستقبل

(1). <http://www.maajim.com> مختار الصحاح

(2). <http://www.almaany.com> معجم المعاني

(3). سلوان حافظ حميد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر، (بغداد: كلية المنصور الاهلية، مجلة المنصور، العدد22، 2014م)، ص26.

(4). أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم "ابن منظور"، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط6، 2008م)، ص100.

(5). د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الاسكندرية: دار الجامعية للنشر، 2000م)، ص230.

(6). د. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، (الاسكندرية: دار الجامعية، 2003م)، ص356.

(7). د. دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة العامة، (عمان: دار المناهج، 2004م)، ص36.

(8). د. عباس حميد يحيى التميمي، حسام هاني حميد، دور المدخل الاخلاقي في الإبلاغ عن المخاطر - دراسة تطبيقية، (العراق: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، 2015م)، ص5.

(9). د. الصديق طلحة محمد، التمويل الاسلامي في السودان - التحديات ورؤى المستقبل، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2006م)، ص47.

بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع فتهدد إنجاز الأهداف وتؤثر سلباً في إستمرارية المنشأة.

2/3/3 أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف

تتمثل أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف بالآتي:

أ. المخاطر المالية: وتتمثل في:

1. مخاطر السوق

تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق أو عدم إستقرار المؤشرات السوقية، مصدرها الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق⁽¹⁾، وتم إضافتها إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال عام 1996م، حيث يتعين على المصارف الإحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة مخاطر السوق. وتعتبر نوع من أنواع المخاطر المنتظمة ناشئة عن عوامل السوق التي لا يمكن تجنبها بالتنوع⁽²⁾، وتؤثر على مجمل عمل المصارف العاملة في السوق⁽³⁾. وتتسم المخاطر المنتظمة بالخصائص التالية⁽⁴⁾:

أ. تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي ككل.

ب. تؤثر في جميع المؤسسات الاقتصادية.

ج. لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع.

يتضح للباحثة أن مخاطر السوق ناتجة عن التغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف، وتُصنف ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث تنشأ عن متغيرات لها صفة العمومية وتعرض لها جميع المصارف والمؤسسات المالية.

يتمثل أنواع مخاطر السوق في⁽⁵⁾:

أ. مخاطر أسعار الفائدة

عرفت بانها، الخسائر الناتجة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق والناجمة عن التغير في أسعار المنتجات أو احتمال حدوث تذبذب في معدلات الفائدة ناتجة عن قرارات الإدارة المتعلقة بالسوق المالي، ولها تأثير سلبي على الإيرادات ورأس المال المصرف، ويتوقف حجم هذا الخطر على مقدار إختلاف سعر الفائدة عن التوقعات التي بنى المصرف عليها قراراته الاستثمارية⁽⁶⁾، يتكون مخاطر أسعار الفائدة

(1). محمد محمود الكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر، 2012م)، ص30.

(2). د. بوطورة فضيلة، بقة الشريف، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية-

دراسة ميدانية، (العراق: جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد1، 2015م)، ص251.

(3). Zvi Bodie, et. al., **Investment**, (New York, Irwin/ Mc Craw- Hill. Americas, 2007), P.163.

(4). د. حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001م)، ص67.

(5). نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، (سطيف: جامعة فرحات عباس، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر، 2009م)، ص5.

(6). محمد حسين علي الصراف، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، (العراق: كليات ومعاهد هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد 24، العدد9، 2011م)، ص6.

من مخاطر السعر ومخاطر إعادة الاستثمار⁽¹⁾، وتصنف ضمن المخاطر المنتظمة⁽²⁾. يتضح للباحثة أن مخاطر سعر الفائدة ناتجة عن تغير أسعار الفوائد وعدم تطابق إستحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما، والتقلبات المفاجئة في معدلات العائد المتوقعة عن معدلات العائد الفعلية بسبب التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة السوقية خلال فترة الاستثمار.

ب. **مخاطر أسعار العملة:** تنشأ نتيجة التقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار العملات الأجنبية، وهذا التغير ينعكس على قيمة الموجودات سلباً أو إيجاباً. وتعرض المصرف إلى تغيرات في قيم العملات الأجنبية التي تم الاستثمار بها على أساس مقارنتها بالعملة المحلية⁽³⁾.

يتضح للباحثة أنها مخاطر ناتجة من التغير في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر في قيمة الموجودات ومطلوبات المؤسسات المالية. وهي تتضح بصورة كبيرة في البلدان ذات معدلات تضخمية عالية حيث تجري تعديلات كثيرة على أسعار الصرف.

ج. **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** مخاطر إحصائية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع⁽⁴⁾.

يتضح للباحثة أن مخاطر أسعار تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول الخاصة بمحفظة الاستثمارات.

2. **مخاطر الائتمان:** عرفت بأنها، عجز المقرض عن الوفاء بسداد الدين وفوائده في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، وهي تؤثر على ربحية البنك وحقوق المساهمين⁽⁵⁾. عرفت بأنها، الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها أو يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو رغبته في سداد أصل القرض وفوائده عند تاريخ الإستحقاق⁽⁶⁾. عرفت بأنها، المخاطر الناتجة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما كلاهما معاً على الأوراق المالية أو القروض⁽⁷⁾. عرفت بأنها، درجة التقلب في الأرباح التي تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة⁽⁸⁾. عرفت بأنها، المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن

(1). Lewis Altfest, **Personal Financial Planning**, (New York, Irwin/ Mc Craw- Hill, Americas, 2007), P.141.

(2). د. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، 2، (الاسكندرية: دار المعارف، 2004م)، ص 49.

(3). شيماء وليد عبدالهادي، **مخاطر العمل المصرفي**، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 64.

(4). إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سابق**، ص 36.

(5). الفاتح الشريف يوسف الطاهر، **دور نظام الإستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015م)، ص 43.

(6). هشام محمد أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م)، ص 114.

(7). منى ممدوح، **العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 60، 2003م)، ص 6.

(8). إيهاب نظمي إبراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حداثة وتطور**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2009م)، ص 113.

تتأثر بها إيرادات المصرف ورأس ماله والناجحة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب⁽¹⁾.

تستنتج الباحثة من تعاريف مخاطر الائتمان بأنها:

1. خسائر مالية محتملة الحدوث.
 2. عدم القدرة على سداد الدين وفوائده في مواعيدها.
 3. تظهر على شكل ديون متعثرة ناتج عن عجز العملاء أو عدم الرغبة لديهم أو عدم قدرتهم في السداد.
 4. تؤثر على ربحية وحقوق المساهمين في المصرف.
 5. تشمل بنود داخل الميزانية وخارجها.
- تستطيع الباحثة تعريف مخاطر الائتمان بأنها، خسائر مالية محتملة ناتجة من عدم القدرة المقترض على السداد في تاريخ الإستحقاق، ويؤدي خطر عدم الوفاء إلى ظهور مشكلات ويكون سبباً لفشل المصرف.

1/2 أسباب المخاطر الائتمانية

تتمثل أسباب المخاطر الائتمانية في:

1. تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد، وحصول ظروف طارئة غير متوقعة⁽²⁾.
 2. ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في المصرف.
 3. ضعف سياسة تسعير الخدمات المصرفية⁽³⁾.
 4. التغيرات الناشئة في حركة السوق، وضعف في متابعة المخاطر والرقابة عليها.
 6. الضعف المعرفي للكوادر البشرية العاملة في المصارف⁽⁴⁾.
 7. إهتمام المصارف بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع.
 8. اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من إعماده على الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- تستطيع الباحثة إضافة الأسباب الآتية:
1. التغيرات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية.
 2. عدم وجود سياسة إنتمانية رشيدة، وضعف إجراءات المراجعة الداخلية.
 3. عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة.
 4. تدخل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافا لتوصيات أقسام الائتمان.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف-استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2000م)، ص210.

(2) صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر " التشغيلية" على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، (الأردن: جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع- إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 2007م)، ص65.

(3) عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح- دراسة ميدانية، (العراق: جامعة كركوك، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد3، 2013م)، ص68.

(4) سلوى عبدالجبار عبدالقادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، (العراق: جامعة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الأول، 2008م)، ص345.

5. عدم تناسب مواعيد تسديد اقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
يمكن الحد أو تقليل المخاطر الائتمانية بواسطة وضع سياسة إئتمانية واضحة، ووجود دراسة إئتمانية تحليلية واستخدام التحليل المالي بالمشورات ووجود منهجية للتحليل المالي⁽¹⁾.
يتضح للباحثة أن مخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل على السداد أو عدم وجود النية لدية لسداد القرض وفوائده، وهذا يعني أن أي عملية إئتمان تكون محفوفة بالمخاطر فقد يعجز العميل عن سداد القرض وفوائده وفي بعض الأحيان قد يكون له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر في السداد.

3. مخاطر السيولة: عُرِّفَتْ بأنها، المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله، والنتيجة عن عدم قدرة المصرف لمقابلة التزاماته عند استحقاقها⁽²⁾. عُرِّفَتْ بأنها، مخاطر تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الإلتزامات المالية في الاوقات المحدد لها⁽³⁾. تستنتج الباحثة من تعاريف مخاطر السيولة بأنها:

1. تؤثر على الإيرادات ورأس المال.
 2. قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.
 3. التعرض للخسائر نتيجة لعدم المقدرة على الوفاء بالإلتزامات في تاريخ الإستحقاق.
- تستطيع الباحثة تعريف مخاطر السيولة بأنها، عدم قدرة المصرف على سداد جميع الإلتزامات المالية عند تاريخ إستحقاقها وتكون بداية لحدوث العسر المالي الذي اذا إستمر يمكن ان يؤدي الى إفلاس المصرف.

1/3 أسباب مخاطر السيولة:

تتمثل أسباب مخاطر السيولة في⁽⁴⁾:

- أ. ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والإلتزامات من حيث آجال الإستحقاق.
- ب. سوء توزيع الأصول على الإستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- ج. التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية⁽⁵⁾.
- د. الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

(1). د. محمد محمود الكاوي، مرجع سابق، ص ص25، 26.

(2). د. مروان خياطة، وآخرون، أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة - دراسة ميدانية، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد35، العدد114، 2013م)، ص119.

(3). د. عباس خضير، نبراس جاسم، قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد44، 2015م)، ص208.

(4). صالح مفتاح، فريدة معارفي، المخاطر الائتمانية - قياسها - إدارتها والحد منها، (الأردن: جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة مخاطر الاقتصاد والمعرفة، 2006م)، ص4.

(5). خليل إبراهيم رجب الحمداني، وآخرون، دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد10، العدد30، 2013م)، ص209.

تستطيع الباحثة أضافة الاسباب التالية:

1. النقص الحاد في السيولة.
2. ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.
3. الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
4. **مخاطر رأس المال:** عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة أو يتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات، وهو مقدار الإنخفاض في قيمة موجودات المصرف قيل أن يلحق الخطر بالدائنين والمودعين، ويمكن قياسها بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات، وترتبط بعلاقة طردية مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية⁽¹⁾. يتضح للباحثة ان زيادة الملاءة المالية للمصرف تقلل من إحتمالية وقوع خسارة بحجم قد لا يكفي رأسالمال ومن ثم كلما زاد رأس المال زادت قدرة المصرف على تحمل نتائج الخسائر الكبيرة.
- ب. **المخاطر التشغيلية:** تحدث بسبب الأخطاء والممارسات السلبية من قبل الموارد البشرية، السرقة والإختلاس، ووجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية⁽²⁾، أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الالكترونية تؤثر على العمليات التشغيلية مما يؤدي إلى تعرض المصرف لخسارة، وتزداد عندما نقل المتابعة للأنشطة التشغيلية ومرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة⁽³⁾. ويتم قياسها من خلال أسلوب المؤشر الأساسي أو الأسلوب المعياري أو أسلوب القياس المتقدم⁽⁴⁾.
- تتمثل المخاطر التشغيلية في⁽⁵⁾:
- أ. **مخاطر الإختلاس والاحتيال:** تنتج من سوء الإدارة وعدم نزاهتها وتصرفاتها غير المنضبطة مما يعكس سلباً على الأداء المصرفي في جميع أنشطته وفعالياته، أما الإحتيال يهدف إلى الغش وسوء إستعمال الممتلكات. ب. **التزوير:** محاولة تحريف الأدلة المقدمة لتبدو موضوعية ومقبولة ومقنعة بحيث يصعب على الموظف تمييزها لضيق الوقت ومتطلبات السرعة في إنجازها، وأن عمليات التزوير إرتفعت مع زيادة إستخدام التقنيات الحديثة في العمليات المصرفية⁽⁶⁾.
- ج. **تزييف العملة (المحلية والأجنبية):** نتيجة للتطور التكنولوجي ودقة وكفاءة أجهزة التزييف كان لها أثر كبير في زيادة مخاطر التزييف.

(1). زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي، دور معايير كفاية رأس المال وفق مقرات بازل(1،2) في الحد منالمخاطر

الائتمانية، (العراق: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد8، العدد24، 2013م)، ص235.

(2). صادق راشد الشمري، إدارة المصارف- الواقع والتطبيقات العلمية، (العراق: مطبعة الفرح، 2008م)، ص193.

(3). د.حسن كتلو، آخرون، أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية- دراسة تطبيقية، (الموصل: جامعةالموصل، كليةالإدارةوالاقتصاد،مجلةتنميةالرافدين، مجلد35، العدد112، 2013م)، ص298.

(4). علي شاهين، جهاد مطر، مرجع سابق، ص858.

(5). فريهان عبدالحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، (عمان: جامعة الاسراء، مجلة كلية العلوم المالية والمصرفية، العدد18،

العدد18، 2008م)، ص8.

(6). محمد حسين علي الصراف، مرجع سابق، ص7.

د. السرقة والسطو: التركيز على توفير معايير سلامة عالية يؤدي إلى القضاء على المخاطر الناتجة عن السرقة والسطو.

هـ. الجرائم الالكترونية: نتيجة لإستخدام التقنيات الآلية الحديثة، تطورت الجريمة الالكترونية في جميع النشاطات المصرفية، فظهر الكثير من الجرائم من خلال الصراف الآلي، بطاقة الإئتمان، الإختلاس الإلكتروني، ويمكن الحد منها بزيادة كفاءة الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في المصارف التجارية.

ج. مخاطر الأعمال

1. مخاطر قانونية: تنشأ في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة الصادرة عن السلطات النقدية، ويتعلق بالوضع القانوني للمنشأة ونوع النشاط الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين⁽¹⁾.

يتضح للباحثة المخاطر القانونية تنشأ نتيجة عدم الإلتزام بالقواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية أو الدخول في إتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد من الوفاء بالإلتزامات تجاه هذه الأطراف مما يؤثر على أرباح المصرف حالياً أو مستقبلاً وعلى سمعته.

2. المخاطر الاستراتيجية: مخاطر ناجمة عن إتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب والتي تؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، ولذلك فأن المخاطر الاستراتيجية تكون على مستويين⁽²⁾ هما، مخاطر على المستوى الكلي ناتجة عن إتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية، ومخاطر على مستوى الأنشطة ناجمة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.

يتضح للباحثة أن المخاطر الاستراتيجية تنشأ نتيجة لتقييم الإدارة الخاطئ لبيئة الأعمال التي تبنى على أساسها الاستراتيجية، وتوضح مدى قدرة المصرف على إختيار المناطق الجغرافية والمنتجات المريحة في ظل البيئة المستقبلية.

3. مخاطر السمعة: تنشأ نتيجة لوجود إنطباع سلبي عن المصرف ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى مصارف أخرى، أو لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لديها مما يؤدي إلى خسارة الثقة بمصداقيته⁽³⁾.

يتضح للباحثة أنها ناتجة عن إحتتمالية انخفاض إيرادات المصرف أو حصة السوق نتيجة إشاعات سلبية عن المصرف وأنشطته أو نتيجة وقائع تؤيد فشل المصرف في إدارة أحد أو كل أعماله بكفاءة.

3. إدارة المخاطر

تعتبر عملية إدارة المخاطر عملية متواصلة وتحتاج إلى إتباع استراتيجيات معينة يمكن تغييرها مع تغير السوق

(1). نضال صاحب خزل، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل II - دراسة تطبيقية، (العراق: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 7، العدد 20، 2012م)، ص 260.

(2). إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص 36.

(3). سجي فتحي محمد، متطلبات بازل I و بازل II حول كفاية رأس المال، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 91، مجلد 30، 2008م)، ص 263.

ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف⁽¹⁾، فُوف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين إدارة المخاطر بأنها، عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط له⁽²⁾. عُوفت بأنها، منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى⁽³⁾. عُوفت بأنها، جميع السياسات والإجراءات والممارسات التي تعالج المخاطر، حيث يتم فيها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها والإبلاغ⁽⁴⁾. عُوفت بأنها، تحديد، تحليل، السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد المشروع⁽⁵⁾.

تستنتج الباحثة من تعاريف إدارة مخاطر بأنها:

1. وسيلة نظامية لتحديد المخاطر تقييمها وقياسها.
2. تعمل على الوقاية من المخاطر والحد منها.
3. منهج علمي وعملي.
4. مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير.

تستطيع الباحثة تعريف إدارة المخاطر بأنها، منهج علمي وعملي للحد من المخاطر المحيطة بالأنشطة المختلفة وذلك من خلال تطبيق السياسات والإجراءات والمعايير المختلفة التي تتعلق بكفاءة وإدارة البيانات وتسليم المعلومات بشكل يسهم في المعالجة والسيطرة على المخاطر.

4. عملية إدارة المخاطر: تتمثل عملية إدارة المخاطر في:

- أ. تشكيل المجال العام للمخاطر: تشير إلى البيئة والمخاطر وتنظيم إدارة المخاطر التي يتم تطبيقها، يتعين أن يتم بوقت مبكر لتجنب ضياع الوقت والموارد، وأن تُقيم إدارة المخاطر مقدرات المصارف واستراتيجياتها مما يسهل تحديد المراحل المتبقية لإدارة المخاطر⁽⁶⁾.
- ب. تحديد المخاطر: إكتشاف وتحديد المخاطر المحتملة والتي ينبغي إدارتها لتقديم قائمة بالأحداث التي لها تأثير هام على أداء المصارف.
- ج. تحليل المخاطر: تحديد العوامل المؤدية إلى التأثير السلبي من أجل التعامل معها لتحديد نتائجها، ويتضمن

(1) حيدر يونس الموسوي، إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية- دراسة تحليلية، (كربلاء: جامعة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد2، 2011م)، ص4.

(2) www. google.com, **The Institute of Internal Auditors(IIA)** , International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (IPPE Standards), October, 2012, P.30.

(3) عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 20، العدد2، 2007م)، ص41.

(4) شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية أنواعها- إدارتها- كيفية تجنبها ومواجهتها، (دمشق: دار الموارد للطباعة والنشر، 2010م)، ص117.

(5) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، (عمان: دار المسيرة للطباعة وللنشر، 2009م)، ص10.

(6) Berg Heninz-Peter, **Risk Management- Procedures Methods and Experiences**, RT and A Journal, Vol.1, June, 2010, p.82.

تحليل المخاطر تقنيات كمية ونوعية.

د. **تقييم المخاطر:** بعد الإنتهاء من تحليل المخاطر يتم تقييمها وقياسها، ويتم تقييم المخاطر من خلال الإعتدال على مصفوفة المخاطر⁽¹⁾.

هـ. **معالجة المخاطر:** تحدد الاستجابة للمخاطر ومعالجتها من خلال وضع أفضل الإجراءات التي تحقق النجاح، وتتطلب هذه المرحلة وصف المخاطر والأحداث، وتتم المعالجة من خلال عدة إستراتيجيات منها، تقليل المخاطر، قبول المخاطر، تحويل المخاطر، تجنب المخاطر.

و. **الترصيد والمراجعة:** تقييم جودة نظم الرقابة والسيطرة على الأنشطة، وتهدف إلى وضع الضبط وتنظيم السيطرة على مخاطر البيئة المختلفة للمنشآت، وتمكينها لإدارة أعمالها بكفاءة من خلال تطبيقات عملية إدارة المخاطر.

ز. **التواصل والاستشارة:** تحديد الأطراف التي تشارك في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر.

يتضح للباحثة أن عملية إدارة المخاطر عملية مستمرة في جميع المصارف، وهي مجموعة من المعايير بغرض مساعدة المصرف في جعل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات الإدارة بهدف معالجة المخاطر واستخدام المعلومات كأساس لإتخاذ القرارات، يتعين أن يتم المفاضلة بين المخاطر والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر وأن المصارف تسعى لزيادة صافي العائد للمساهمين لذلك فإن إدراك المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد من الوظائف المهمة لهذه المصارف وتتعدى من خلال التوزيع أو مواعمة الموجودات والمطلوبات أو التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو التوريق. وهي أيضاً عملية متكاملة ومندمجة ومستمرة فيما بينها في الواقع العملي. وأن أهدافها تتمثل في رصد المخاطر وتحديد قياسها والسيطرة عليها، وتقادي الخسائر والتهديدات التي تواجه النمو، وتعظيم درجة الإستقرار في الأرباح، وتدني تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة وتعظيم قيمة المصرف لتحقيق أهدافه.

3/3/3 طرق وأساليب علاج الفشل المالي للمنشآت

تتمثل طرق وأساليب علاج الفشل المالي للمنشآت بما يلي:

1. **إعادة الهيكلة:** تتبع المنشأة إستراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المنشأة، وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يتعين أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية فقط ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الإثنان معاً في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على حالات العسر والفشل المالي، و تتمثل إعادة الهيكلة في⁽²⁾:

أ. **إعادة الهيكلة المالية:** تتمثل إعادة الهيكلة المالية في⁽³⁾:

1. **إعادة تقييم الأصول:** إعادة تقييم الأصول جمعياً أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية بوضع أفضل عن

(1) سعد علي حمود، عراك عبود عمير، تعظيم الاستراتيجيات التنافسية العامة في إطار عمل النجاح الحاسمة وعملية إدارة المخاطر، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، 2015م)، ص 6.

(2) 2007/11/10 مهنديات البدر الكامل، الصفحة الاقتصادية، إعادة هيكلة الشركات، www.hrm-group.com

(3) سمير محمد عبدالعزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل التمويلية، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م)، ص 386.

القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية الامر الذي يتيح للمنشأة مجالات أوسع للاقتراض أو البيع.

2. إعادة هيكلة الديون: يساعد المنشأة في التفاوض مع الدائنين على⁽¹⁾:

أ. تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمنشأة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.
ب. وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة مما يساعد في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال المالية للمنشأة.

ج. تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

3. مبادلة المديونية بالملكية: يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس المال وذلك عن طريق إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة بما يعادل قيمة هذه الديون لتخفيف الاعباء الثابتة على المنشأة، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائنين والملاك لهذا الاقتراح.

4. زيادة رأس المال: تلجأ المنشأة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الاخص إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها⁽²⁾:

أ. لا يصلح هذا الحل إلا في حالات التعثر المؤقت أو الفشل المالي.

ب. لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المنشأة وظروفها المستقبلية.

ج. إن حملة الأسهم يمثلون قياداً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمنشأة من ظروفها الحالية.

5. زيادة التدفقات النقدية الداخلة: يمكن تحقيقها من خلال العديد من الاستراتيجيات التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة منها:

أ. زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المنشأة.

ب. تغيير استراتيجيات التحصيل لديون المنشأة ومنح بعد خصومات تعجيل الدفع.

ج. التخلص من المخزون الراكد.

د. بيع الأصول المنعدمة القيمة.

هـ. بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية.

6. خفض التدفقات النقدية الخارجة: تستطيع المنشأة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية، وتتمثل وسائل خفض التدفقات النقدية الخارجة في⁽³⁾:

أ. الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الاقساط وفوائد الدين.

ب. التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.

(1). عباس عبدالله الحسين، مرجع سابق، ص138.

جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي، http://q8se.blogspot.com/2012/01/blog-post_6922.html، للشركات 2011/5/13م.

(3). د. الشريف ربحان، وآخرون، مرجع سابق، ص15.

- ج. الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.
- د. ترشيد مختلف بنود الإتفاق المباشر وغير المباشر.
- هـ. تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلي التزامات طويلة الأجل.
- ب. **إعادة الهيكلة الإدارية:** تعد جزء متمم إعادة الهيكلة المالية، وهي تتم بوحدة أو أكثر مما يلي:
- أ. إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه.
- ب. إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.
- ج. إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.
- د. زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.
- هـ. خفض التكاليف الإدارية المختلفة.

يتضح للباحثة أن إعادة الهيكلة هي المجهودات التي تبذل للحفاظ على استمرار المنشأة في مجال الأعمال عن طريق تغيير هيكلها المالي والإداري، وتتوقف على طبيعة وحجم المشاكل التي تواجه المنشأة، فإعادة الهيكلة المالية هي إجراء التصويب اللازم للهياكل المالية للمنشأة بحيث تُمكنها من البقاء والاستمرار، ويتم ذلك من خلال دراسة عملية للمشكلات التي تواجه المنشأة سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية، وتتمثل أسباب إعادة الهيكلة في:

- أ. مشكلات متعلقة بكفاءة الإدارة وحسن تصرفاتها أو امانتها ونزاهتها.
- ب. مشكلات متعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ووجود عجز وعدم توازن بينهما.
- ج. عدم مناسبة معدل العائد السنوي على رأس المال المستثمر.
- د. تآكل حقوق الملكية بسبب استمرار تراكم الخسائر.
- هـ. زيادة في حجم الديون المتأخرة للبنوك.
- و. مشكلات متعلقة بزيادة معدل دوران العمالة أو عدم كفاءتها.
- ز. مشكلات متعلقة بمواجهة أحداث مستقبلية متوقعة. أما اساليب إعادة الهيكلة فتتمثل في إعادة تقييم موجوداتها بسعر السوق مما يجعل قيمتها أكبر من القيمة الدفترية مما يرفع حقوق الملكية وهذا يؤدي إلى تحسين المركز المالي للمنشأة ويسهل عليها الحصول على قروض إضافية تستطيع استخدامها في مجالات استثمارية جديدة، وإعادة هيكلة الديون تفيد المنشأة في الاتفاق مع الدائنين على إجراء بعض التسويات لتخفيض حجم التدفقات النقدية الخارجة، ومبادلة المديونية بالملكية عن طريق إصدار أسهم جديدة بقيمة الديون أو البعض منها بهدف رفع قيمة حقوق الملكية مقارنة بالمديونية، والعمل على زيادة راس المال، وزيادة التدفقات النقدية الداخلة من خلال اعتماد سياسات جديدة في تحصيل الديون وفتح التسهيلات والخصومات، وخفض التدفقات النقدية الخارجة.

2. التأجير: هذا الخيار يمكن أن يكون متاحاً إلا انه ويتوقف على طبيعة عمل المنشأة أو امكانية استمرارها

في مجال النشاط⁽¹⁾.

يتضح للباحثة ان المنشأة عند وقوعها في الفشل المالي تستفيد من اعتمادها على التأجير كمصدر تمويلي جديد لها يعمل على زيادة التدفقات النقدية الداخلة مع الاحتفاظ بأصل الموجود وقيمتها، كما يمكنها اتباع خيار تأجير المنشأة بالكامل حيث تقصد إدارة المنشأة على تأجيرها لجهة أخرى ذات خبرة وكفاءة عالية في مجال نشاطها وبالشكل الذي يمكنها من استعادة فاعلية نشاطها وتحسين وضعها المالي ويتم ذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها في عقد الايجار.

3. الإدماج: اتحاد منشأتين أو أكثر مع بعضها مما يؤدي إلى فقد المنشآت المندمجة شخصياتها مع ظهور منشأة جديدة تنتقل إليها كل أصول وممتلكات المنشأة القديمة⁽²⁾. أو إتفاق بين مصرفين أو أكثر وذويانها ادارياً في كيان مصرفي واحد⁽³⁾ بحيث يصبح الكيان المصرفي الجديد ذا قدرة أعلى أو فاعلية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد⁽⁴⁾. تنتوع وتعدد دوافع وأهداف الاندماج وتحتاج كل حالة إدماج إلى دراسة على حدى للتعرف على الدوافع الرئيسية والثانوية للاندماج، ولكن رغم أن لكل حالة دوافعها الخاصة إلا أنه يتمثل دوافع واهداف الاندماج في مجموعتين⁽⁵⁾:

المجموعة الأولى: دوافع وأهداف علاجية: تتمثل في:

أ. مواجهة بعض حالات الفشل المالي.

ب. مواجهة شدة المنافسة.

ج. خفض التكاليف الضريبية.

المجموعة الثانية: دوافع وأهداف تطويرية: تتمثل في:

أ. التوسع وتطبيق نظام الانتاج الكبير.

ب. تنويع المنتجات.

ج. السيطرة على اكبر حصة في السوق.

يتضح للباحثة أن الاندماج هو انضمام شركتين أو أكثر بحيث يؤدي إلى زوالهما معا بعد انتقال جميع امولهما إلى شركة جديدة أو زوال أحدهما فقط فيتم انتقال تلك الاموال إلى الشركة الدامجة، ويحقق الاندماج جوانب ايجابية ووفورات اقتصادية في التكاليف والأنشطة المالية، حيث يتوقع ان تنخفض التكاليف وتكون ربحية

(1) رافعة إبراهيم الحمداني، ميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الانحدار المالي لمنظمات الأعمال، (بغداد: جامعة كركوك، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012م)، ص 124.

(2) أرشد عبد الامير جاسم، جليل كاظم مدلول، استراتيجية اندماج المصارف، (العراق: جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 17، 2010م)، ص 121.

(3) عبد المطلب عبدالمجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 35.

(4) أثير عبد الامير المشهدي، خيار الاندماج المصرفي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة استطلاعية، (العراق: جامعة القادسية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2006م)، ص 53.

(5) د. الشريف ربحان، وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

المنشأتين بعد الاندماج أكبر، وعلى الرغم من مزايا وفوائد الاندماج إلا أنها ليست خالية من السلبيات والمخاطر ولذلك فإن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة وتكاليفه وردود المنافسين وكذلك الجوانب القانونية والادارية لعملية الاندماج والآثار المالية والمحاسبية.

4. تغيير الشكل القانوني: يعتبر من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنشآت، يقصد بها التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة واتخاذ العديد من القرارات.

5. التصفية: إتخاذ الإجراءات القانونية نحو سداد التزامات المنشأة تجاه الغير، وعند إجراء التصفية لتأكيد واقعة الإفلاس فإن أولويات السداد تكون غالباً وفقاً للترتيب التالي⁽¹⁾:

1. سداد تكاليف إجراءات الإفلاس والتصفية.

2. سداد الضرائب المستحقة للدولة.

3. سداد الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها، ثم سداد الديون غير المضمونة أو العامة.

4. سداد حقوق حاملي الأسهم الممتازة وأخيراً سداد حقوق حاملي الأسهم العادية.

6. البيع: هي أحد الطرق التي تتبعها المنشآت، وتستخدم عدة أساليب للبيع منها:

أ. طرح المنشأة للبيع عن طريق المزاد.

ب. طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء.

ج. طرح المنشأة للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة.

يتضح للباحثة أن الملاك قد لا يجدون أمامهم سوى إنهاء ملكيتهم للمنشأة عن طريق البيع وأول ما يتبادر إليهم هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى يطلق عليه الخصخصة ويمكن أن يتم البيع من مالكي المنشأة إلى أطراف أخرى يطلق عليه العممة.

(1). عباس عبدالله الحسين، مرجع سابق، ص 141 - 142.

الدراسة التطبيقية للتنبؤ بالفشل المالي لعينة الدراسة من المصارف التجارية السودانية

تمثل المصارف ركن أساسي في بناء الاقتصاد والأعمال حيث يتم من خلالها تطبيق النظام النقدي وتنفيذ السياسات المالية بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المختلفة منها، قبول الودائع، منح التسهيلات الإئتمانية، خصم الأوراق التجارية، إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية. ونسبة لتعدد المتعاملون مع المصارف تعتبر البيانات المالية لهذه المصارف ذات أهمية وفائدة كبيرة لهم، لأنها تزودهم بالمعلومات التي تعينهم في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية والرقابية للتأكد من سلامة إستمرارية المصارف. ويعد الفشل المالي أحد التحديات التي تواجه الكثير من المصارف لما تنتج عنه من مخاطر وآثار سلبية على المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وأخرى خارجية منها، ضعف الإدارة، نقص السيولة، تراكم الخسائر، إرتفاع مستويات الرفع المالي، وإجراء توسعات مالية غير مطلوبة وضعف إدارة التحصيلتشارك أو تنفرد لتفقد إلى الفشل ومن ثم الإفلاس والتصفية، والفشل المالي لا يحدث بصورة مفاجئة بل أن هناك عدة مراحل يمر بها المصرف قد تؤدي إلى خروجه من البيئة الاقتصادية، والتنبؤ بها يعطي مؤشرات تحذيرية للأصحاب المصلحة فيها في وقت مبكر لتمكينهم من تقليل الخسائر المحتملة، وتوفير لإدارة المصارف فرصة قوية وكافية للاستعداد لمواجهة العوامل المسببة للفشل وتخفيض مستويات المخاطرة من خلال تغيير السياسات أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل، وأن ضعف قدرة إدارة المصارف على القيام بالتنبؤات الصحيحة يقود إلى تعثرها واحتمال فشلها

4/3/4 إجراءات الدراسة التطبيقية

أولاً: تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل بعض المؤشرات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة للتنبؤ بالفشل المالي.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بالسودان والبالغ عددها 33 مصرفاً.

ثالثاً: عينة الدراسة التطبيقية

عينة طبقية عشوائية حيث تم اختيار 10 مصارف على أساس توفر البيانات التي تحتاجها الدراسة.

رابعاً: أداة الدراسة التطبيقية

إعتمدت الباحثة في الدراسة التطبيقية على القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة للفترة من العام 2009م وحتى العام 2014م.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية

إعتمدت الباحثة على برنامج "Excel"

فرضية الدراسة التطبيقية: استخدام بعض المؤشرات المالية يساهم في تقييم أداء المصارف التجارية السودانية ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي لها.

1. المصرف A1

يوضح الجدول رقم (1/3/3) المؤشرات المالية لـ A1 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (1/3/3)

المؤشرات المالية لـ A1 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/إجمالي المطلوبات	0.0584	0.0639	0.0444	0.1451	0.0309	0.0324
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات	0.0300	0.0317	0.0387	0.0354	0.0383	0.0263
صافي راس المال العامل/مجموع الموجودات	0.0350	0.0299	0.0416	0.0347	0.0248	0.0195
الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات	0.0292	0.0308	0.0345	0.0250	0.0229	0.0193
الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة	1.04	1.03	1.05	1.04	1.03	1.02
الإيرادات/مجموع الموجودات	0.0646	0.0625	0.0777	0.0678	0.0741	0.0685
إجمالي حقوق الملكية/إجمالي المطلوبات	0.0853	0.0837	0.1088	0.0937	0.0913	0.0876

إعداد الباحثة، من واقع التقارير السنوية، 2009م-2014م.

يتضح للباحثة من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

مقياس لقدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطته التشغيلية لخدمة ديونه القصيرة والطويلة الأجل، ففي عام 2009م بلغ 0.0584، ثم إنخفض في الأعوام 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.0444، 0.0309، 0.0324، مقارنة بعام 2009م ويدل على أن مصرف A1 لا يمتلك تدفقات نقدية لتغطية ديونه قصيرة وطويلة الأجل، ثم ارتفع في عامي 2010م، 2012م إلى 0.0639، 0.1451 على التوالي مقارنة بعام 2009م يدل على أن مصرف A1 لديه تدفقات نقدية تُمكنه من سداد ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

يعتبر مقياساً لمدى كفاءة إدارة المصرف في تشغيل أصوله لتحقيق الأرباح، ففي عام 2009م بلغ 0.0300، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م إلى 0.0317، 0.0387، 0.0354، 0.0383 مقارنة بعام 2009م، وذلك يعني كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول، أما في عام 2014م انخفض إلى 0.0263 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0350، ثم ارتفع في عام 2011م إلى 0.0416 مقارنة بعام 2009م يدل على أن الموجودات الفائضة لدى مصرف A1 قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية، وانخفض في الأعوام 2010، 2012، 2013، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0299، 0.0347، 0.0248، 0.0195 يدل على أن الموجودات الفائضة لدى مصرف A1 غير قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية، والذي يؤدي إلى التعثر ثم الفشل

4. الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0292، ثم ارتفعت في عامي 2010م، 2011م إلى 0.0308، 0.0345 مقارنة بعام 2009م يدل على زيادة اعتماد مصرف A1 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م انخفضت إلى 0.0250، 0.0229، 0.0193 مقارنة بعام 2009م يدل على زيادة اعتماد مصرف A1 على أموال الغير في تمويل احتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والتي قد يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

تقيس مقدرة المصرف على مواجهة مطلوباته قصيرة الأجل، ففي عامي 2009م، 2012م بلغت 1.04 و عامي 2010م، 2013م كانت 1.03، و عام 2014م بلغت 1.02، عام 2011م كانت 1.1 على التوالي ويعني ذلك عدم قدرة مصرف A1 على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، والسبب أن النسبة النمطية لهذا المؤشر (1:2) تدل على أن كل جنيه من المطلوبات المتداولة يتعين أن يكون مغطى بجنيهين من الموجودات المتداولة، وفي حالة عدم توفر هذا الشرط يكون المصرف عرضة للتعثر ثم الفشل.

6. الإيرادات / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0646، ثم إنخفضت عام 2010م فبلغت 0.0625، وذلك يدل على عدم كفاءة إدارة الأصول وينتج عنه احتمال التعرض للتعثر ثم الفشل المالي. وارتفعت في الأعوام 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0777، 0.0678، 0.0741، 0.0685 مقارنة بعام 2009م وبديل على كفاءة إدارة الأصول والاستخدام الفعال للطاقة المتاحة.

7. إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0853، ثم ارتفع في الأعوام 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1088، 0.0937، 0.0913، 0.0876 مقارنة بعام 2009م، وبديل على قدرة مصرف A1 على الوفاء بديونه وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي. أما عام 2010م إنخفض إلى 0.0837 يدل على عدم قدرة المصرف على الوفاء بديونه وبالتالي يعرضه للتعثر ثم الفشل المالي.

2. مصرف A2

يوضح الجدول رقم (2/3/3) المؤشرات المالية ل A2 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (2/3/3)

المؤشرات المالية ل A2 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0446	0.0879	0.0525	0.0498	0.0523	-0.0058
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات	0.0443	0.0623	0.0554	0.0600	0.0538	0.0458
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.2342	0.2578	0.2361	0.2196	0.2338	0.2108
الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات	0.0380	0.0482	0.0452	0.0412	0.0462	0.0291
الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	1.3	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3
الإيرادات/ مجموع الموجودات	0.0886	0.1048	0.0945	0.1012	0.1	0.0957
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.2911	0.3229	0.4198	0.3791	0.4130	0.3839

إعداد الباحثة، من واقع التقارير السنوية، 2009م-2014م.

يتضح للباحثة من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0446، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2013م إلى 0.0879، 0.0525، 0.0523 على التوالي مقارنة بعام 2009م يدل على أن مصرف A2 لديه تدفقات نقدية تمكنه من سداد ديونه القصيرة والطويلة الأجل. ثم انخفض عام 2012م، 2014م إلى 0.0498، -0.0058 مقارنة بعام 2009م، ويدل على أن مصرف A2 لا يمتلك تدفقات نقدية لتغطية ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0443، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0623، 0.0554، 0.0600، 0.0538، 0.0458 على التوالي مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.2342، ثم ارتفع في عامي 2010م، 2011م إلى 0.2578، 0.2361 مقارنة بعام

2009م يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A2 قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ثم انخفض في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م فبلغ 0.2196، 0.2338، 0.2108 على التوالي يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A2 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية مما يؤدي إلى الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0380، ثم إرتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م إلى 0.0482، 0.0452، 0.0412، 0.0462 مقارنة بعام 2009م يدل على زيادة اعتماد مصرف A2 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما عام 2014م إنخفضت إلى 0.0291 مقارنة بعام 2009م، مما يدل على اعتماد مصرف A2 على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالالتزامات المالية والتي قد تؤدي إلى الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م كانت 1.3، وفي عام 2010م كانت 1.4، يدل على أن الموجودات المتداولة لدى مصرف A2 أكثر من النسبة المعيارية أي تغطي المطلوبات المتداولة وقادرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد إستحقاقها مما لا يجعله عرضة للفشل المالي.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0886، ثم إرتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1048، 0.0945، 0.1012، 0.1، 0.0957 مقارنة بعام 2009م ويدل على كفاءة إدارة الأصول والاستخدام الفعال للطاقة المتاحة لمصرف العمال الوطني مما لا ينتج عنه التعرض للفشل المالي.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.2911، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.3229، 0.4198، 0.3791، 0.4130، 0.3839 مقارنة بعام 2009م يدل على قدرة مصرف A2 على الوفاء بديونه وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي.

3. مصرف A3

يوضح الجدول رقم (3/3/3) المؤشرات المالية لـ A3 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (3/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A3 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0422	0.05	0.0594	0.0443	0.0437	0.0573
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0051	0.0157	0.0074	0.0007	0.0190	0.0326
صافي راس المال العامل/مجموع الموجودات	0.1218	0.1073	0.1233	0.0848	0.0881	0.0763

0.0098	0.0008	0.0007	0.0074	0	-0.015	الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات
1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
0.0958	0.0960	0.0866	0.0801	0.0733	0.0829	الإيرادات/ إجمالي الموجودات
0.1131	0.1239	0.1169	0.1754	0.1374	0.1574	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية، 2009 - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0422، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.05، 0.0594، 0.0443، 0.0437، 0.0573 على التوالي مقارنة بعام 2009م يدل على أن مصرف A3 لديه تدفقات نقدية تُمكنه من سداد ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0051، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0157، 0.0074، 0.0190، 0.0326 ويدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول، أما عام 2012م إنخفض إلى 0.0007 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول نتيجة لعدم توفر السيولة لديه للوفاء بديونه مما يؤدي إلى إحتمال تعرضه للفشل المالي.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.1218، عام 2011م ارتفع إلى 0.1233 مقارنة بعام 2009م ويدل على أن الأصول الفائضة لدي مصرف A3 قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وتناقص في الأعوام 2010م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1073، 0.0848، 0.0881، 0.0763 مقارنة بعام 2009م، ويدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A3 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت -0.0152، ثم ارتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0، 0.0074، 0.0007، 0.0008، 0.0098 مقارنة بعام 2009م ويدل على زيادة إعتناء مصرف A3 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م كانت 1.1، وذلك يعني أن النسبة لدى مصرف A3 لا تساوي النسبة المعيارية مما يدل على أن المصرف A3 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد إستحقاقها.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0829، ثم إنخفضت عامي 2010م، 2011م إلى 0.0733، 0.0801 مقارنة بعام 2009م ويدل علي عدم كفاءة إدارة الأصول مما ينتج عنه التعرض للتعثر ثم الفشل المالي. ثم ارتفعت في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0866، 0.0960، 0.0958 مقارنة بعام 2009م ويدل علي كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة لمصرف A3.

7. إجمالي حقوق الملكية/إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1574، ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1374، 0.1169، 0.1239، 0.1131 مقارنة بعام 2009م يدل علي عدم مقدرة مصرف A3 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي. أما عام 2011م إرتفع إلى 0.1754 مما يدل على قدرة المصرف على الوفاء بديونه.

4. مصرف A4

يوضح الجدول رقم (4/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A4 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (4/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A4 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0460	0.0684	0.0537	0.307	0.016	-0.002
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات	0.0393	0.0336	0.0476	0.0445	0.0325	0.0316
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.1030	0.0900	0.0956	0.0793	0.0757	0.0294
الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات	0	0	0	0	0	0
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.1	1.01	1.1	1.1	1.1	1.03
الإيرادات/ إجمالي الموجودات	0.0690	0.0556	0.0722	0.0676	0.0542	0.0583
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.1529	0.1262	0.1494	0.1254	0.1209	0.1161

إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح للباحثة من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات:

عام 2009م بلغ 0.0460، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م على التوالي مقارنة بعام 2009م

فبلغ 0.0684، 0.0537، 0.307 يدل على أن مصرف A4 لديه تدفقات نقدية تُمكنه من سداد ديونه القصيرة والطويلة الأجل، وانخفض في عامي 2013م، 2014م إلى 0.016، 0.0021- مقارنة بعام 2009م يدل ذلك على أن مصرف A4 لا يمتلك تدفقات نقدية لتغطية ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0393، ثم ارتفع عامي 2011م، 2012م إلى 0.0476، 0.0445 مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة الادارة التشغيلية في إستغلال الأصول، وانخفض في الأعوام 2010م، 2013م، 2014م إلى 0.0335، 0.0325، 0.0316 مقارنة بعام 2009م ويدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.1030، ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0900، 0.0956، 0.0793، 0.0757، 0.0294 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A4 غير قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

لمصرف A4 في جميع الأعوام كانت صفر يدل على زيادة إعتقاد مصرف A4 على أموال الغير فيتمويل إحتياجاته مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والذي يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة/ المتطلبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2011م، 2012م، 2013م، كانت 1.1، في عامي 2010م، 2014م كانت 1.01، 1.04 على التوالي ويدل على أن النسبة أقل من النسبة المعيارية مما يدل على أن مصرف A4 غير قادر على سداد إلتزاماته قصيرة الأجل مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0690، ثم إنخفضت في الأعوام 2010م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغت 0.0556، 0.0676، 0.0542، 0.0583 يدل على عدم كفاءة إدارة الأصول وينتج عنه التعرض للتعثر ثم الفشل المالي. ثم ارتفعت في عام 2011م إلى 0.0722 مقارنة بعام 2009م، مما يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة لمصرف A4.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المتطلبات

عام 2009م بلغ 0.1529، ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1262، 0.1494، 0.1254، 0.1209، 0.1161 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على عدم مقدرة مصرف A4 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

5. مصرف A5

يوضح الجدول رقم (5/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A5 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (5/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A5 من 2009م-2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0004	0.0184	0.0268	0.0284	0.0273	0.025
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0159	0.0149	0.0189	0.0145	0.0174	0.0273
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.0139	0.0131	0.0212	0.0139	0.0564	0.0735
الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات	0.0109	0.0114	0.0136	0.0103	0.0124	0.0229
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.02	1.01	1.02	1.02	1.1	1.1
الإيرادات/ إجمالي الموجودات	0.0674	0.0683	0.0733	0.0772	0.0701	0.0831
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.1038	0.1034	0.1090	0.093	0.1455	0.1851

إعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0004، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0184، 0.0268، 0.0284، 0.0273، 0.0252 مقارنة بعام 2009م على التوالي يدل على أن مصرف A5 يمتلك تدفقات نقدية لسداد ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0159، ثم إرتفع في الأعوام 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.0189، 0.0174، 0.0273 مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول، وانخفاض في عامي 2010م، 2012م إلى 0.0149، 0.0145 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0139، ثم إرتفع في الأعوام 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.0212، 0.0564، 0.0735 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على أن الأصول الفائضة لدي مصرف A5 قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ثم إنخفض عام 2010م إلى 0.0131 مقارنة بعام 2009م ويدل على أن الأصول الفائضة

لدى مصرف A5 غير قادرة علي الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي، وعام 2012م فكان مساوياً لعام 2009م.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0109، ثم ارتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.0114، 0.0136، 0.0124، 0.0229 مقارنة بعام 2009م ويدل على زيادة اعتماد مصرف A5 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما عام 2012م إنخفض إلى 0.0103 مقارنة بعام 2009م يدل على اعتماد مصرف A5 على أموال الغير في تمويل احتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والتي قد تؤدي للتعثر ثم الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2011م، 2012م كانت 1.02، عام 2010م كان 1.01، وعامي 2013م، 2014م كانت 1.1 بلغت أقل من النسبة المعيارية هذا يدل على أن مصرف A5 لن يكون قادر على سداد التزاماته قصيرة الأجل مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0674، ثم ارتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0683، 0.0733، 0.0772، 0.0701، 0.0831 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة لمصرف A5 مما يجنبه التعرض للفشل المالي.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1038، ثم ارتفع في الأعوام 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.1090، 0.1455، 0.1851 مقارنة بعام 2009م يدل على قدرة مصرف A5 على سداد ديونه وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي. أما في عامي 2010م، 2012م إنخفض إلى 0.1034، 0.093 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم مقدرة مصرف A5 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

6. مصرف A6

يوضح الجدول رقم (6/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A6 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (6/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A6 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0172	0.0201	-0.0474	0.0276	0.0213	0.0129
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات	0.0109	0.0137	0.0202	0.0139	0.0191	0.0223
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.0724	0.0682	0.0079	0.0824	0.0779	0.0653

0.0002	0.0013	0	-0.0805	0	0	الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات
1.1	1.1	1.1	1.01	1.1	1.1	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
0.8970	0.8847	0.8776	0.9610	0.9047	0.9063	المطلوبات المتداولة/ إجمالي الموجودات
0.0422	0.0353	0.0388	0.0458	0.0308	0.0260	الإيرادات/ إجمالي الموجودات
0.1148	0.1304	0.1395	0.0405	0.1051	0.1034	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي / إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0172، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2012م، 2013م إلى 0.0201، 0.0276، 0.0213، مقارنة بعام 2009م ويدل على أن مصرف A6 يمتلك تدفقات نقدية تُمكنه من الوفاء بالالتزامات القصيرة والطويلة الأجل، أما عام 2011م، 2014م إنخفض إلى -0.0474، 0.0129 مقارنة بعام 2009م، ويدل ذلك أن مصرف A6 ليس لديه تدفقات نقدية تُمكنه من الوفاء بالالتزامات القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0109، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0137، 0.0202، 0.0139، 0.0191، 0.0223 مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0724، ثم ارتفع في عامي 2012م، 2013م إلى 0.0824، 0.0779 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A6 قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وتتناقص في الأعوام 2010م، 2011م، 2014م إلى 0.0682، 0.0079، 0.0653، مقارنة بعام 2009م، يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A6 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت صفر ثم ارتفعت في عامي 2013م، 2014م إلى 0.0013، 0.0002 مقارنة بعام 2009م ويدل على زيادة اعتماد مصرف A6 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، وانخفضت عام 2011م إلى -0.0805 مقارنة بعام 2009م يدل على إتماده على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما

يترتب عليه امكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والتي قد تؤدي إلي الفشل المالي، أما في عامي 2010م، 2012م فكانت مساوية لعام 2009.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2010م، 2012م، 2013م، 2014م بلغت 1.1، وفي عام 2011م بلغ 1.01 وجميع القيم أقل من النسبة المعيارية يدل على أن مصرف A6 غير قادراً على سداد التزاماته قصيرة الأجل مما يجعله عرضة للفشل المالي.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0260، ثم إرتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0308، 0.0458، 0.0388، 0.0353، 0.0422 مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة للمصرف مما لا ينتج عنه التعرض للفشل المالي.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1034، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.1051، 0.1395، 0.1304، 0.1148 مقارنة بعام 2009م ويدل علي قدرة مصرف A6 على سداد ديونه وبالتالي لا يتعرض للفشل المالي. أما في عام 2011م انخفض إلى 2009م فكان 0.0405 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم مقدرة مصرف A6 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

7. مصرف A7

يوضح الجدول رقم (72/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A7 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (7/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A7 من 2009م - 2014

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/إجمالي المطلوبات	0.0129	0.0094	-0.001	-0.0322	0	-0.002
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0101	0.0056	0.0175	0.0179	0.0146	0.0114
صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.0277	0.2299	0.1763	0.0804	0.0710	0.0576
الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات	- 0.0554	-0.0439	-0.0509	-0.0911	-0.0809	-0.0838
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.03	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1
المطلوبات المتداولة/ إجمالي الموجودات	0.8753	0.6953	0.7629	0.8735	0.8805	0.8965

0.0576	0.0480	0.0661	0.0517	0.0374	0.0516	الإيرادات/ إجمالي الموجودات
0.1154	0.1357	0.1454	0.3118	0.4382	0.1410	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

إعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0129 ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0094، -0.001، -0.0322، 0، -0.0015. يدل على أن مصرف A7 ليس لديه تدفقات نقدية تمكنه من الوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0101، ثم إرتفع في الأعوام 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0175، 0.0146، 0.0179، 0.0114. ويدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الاصول، وانخفض عام 2010م إلى 0.0056 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الاصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0277، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.2299، 0.1763، 0.0804، 0.0710، 0.0576. مقارنة بعام 2009م يدل على أن الأصول الفائضة لدي مصرف A7 قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت -0.0554، ثم إرتفعت في عامي 2010م، 2011م إلى -0.0439، -0.0509. مقارنة بعام 2009م يدل على زيادة إعتتماد مصرف A7 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما في الأعوام 2012م، 2013م، 2014م إنخفضت مقارنة بعام 2009م فبلغت -0.0911، -0.0809، -0.0838. يدل على زيادة إعتتماد مصرف A7 على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالالتزامات المالية والتي قد تؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

عام 2009م بلغت 1.03 وعامي 2010م، 2011م كانت 1.3، 1.2، والأعوام 2012م، 2013م، 2014م كانت 1.1 وهذا يعني أن المصرف A7 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد إستحقاقها.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0516، ثم إنخفضت في عامي 2010م، 2013م إلى 0.0374، 0.0480. مقارنة بعام 2009م ويدل على عدم كفاءة إدارة الأصول مما ينتج عنه التعرض للفشل المالي. وارتفعت في الأعوام 2011م، 2012م، 2014م إلى 0.0517، 0.0661، 0.0576. مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة إدارة

الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة لمصرف A7.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1410، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م إلى 0.4382، 0.3118، 0.1454 مقارنة بعام 2009م وبدل علي قدرة مصرف A7 على الوفاء بديونه وبالتالي لا يتعرض للفشل المالي. أما في عامي 2013م، 2014م فقد إنخفض إلى 0.1357، 0.1154 مقارنة بعام 2009م يدل علي عدم مقدرة مصرف A7 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للفشل المالي.

8. مصرف A8

يوضح الجدول رقم (8/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A8 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (8/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A8 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0248	0.0424	0.2072	0.0665	0.0169	0.049
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0167	0.0224	0.0213	0.0155	0.0324	0.0303
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.0877	0.0580	0.0553	0.0384	0.0372	0.0503
الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات	0.0153	0.0198	0.0181	0.0121	0.0243	0.0218
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.1	1.1	1.1	1.04	1.04	1.1
الإيرادات/ إجمالي الموجودات	0.0864	0.0791	0.0840	0.0748	0.0766	0.0763
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.1871	0.1915	0.1675	0.1099	0.1170	0.1363

إعداد الباحثة، من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضمن الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0248، ثم إرتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0424، 0.2072، 0.0665، 0.049، وذلك يعني أن مصرف A8 يمتلك تدفقات نقدية لتغطية ديونه القصيرة والطويلة الأجل، أما عام 2013م إنخفض إلى 0.0169 مقارنة بعام 2009م وبدل على أن مصرف A8 ليس لديه تدفقات نقدية لتغطية ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب / مجموع الموجودات

عام 2009م كان 0.0167، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0224، 0.0213، 0.0324، 0.0303 وبدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول، وانخفض عام 2012م إلى 0.0155 مقارنة بعام 2009م يدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0877، ثم تناقص في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0580، 0.0553، 0.0384، 0.0372، 0.0503 يدل على أن الأصول الفائضة لدى مصرف A8 غير قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0153، ثم ارتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2013م، 2014م إلى 0.0198، 0.0181، 0.0243، 0.0218 مقارنة بعام 2009م يدل على زيادة اعتماد مصرف A8 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما عام 2012م انخفضت إلى 0.0121 مقارنة بعام 2009م يدل على اعتماد مصرف A8 على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والتي قد تؤدي إلى الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

في الأعوام 2009م، 2010م، 2011م، 2014م، كانت 1.1، وعامي 2012م، 2013م كانت 1.04 وجميع القيم أقل من النسبة المعيارية يدل على أن مصرف A8 غير قادراً على سداد التزاماته قصيرة الأجل مما يجعله عرضة للفشل المالي.

6. الإيرادات / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0864، ثم إنخفضت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0791، 0.0840، 0.0748، 0.0766، 0.0763 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على عدم كفاءة إدارة الأصول، وينتج عنه التعرض للتعثر ثم الفشل المالي.

7. إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1871، ثم ارتفع عام 2010م إلى 0.1915 مقارنة بعام 2009م، يدل على قدرة مصرف A8 على الوفاء بديونه وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي. أما في الأعوام 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إنخفض إلى 0.1675، 0.1099، 0.1170، 0.1363 مقارنة بعام 2009م، يدل على عدم مقدرة مصرف A8 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

9. مصرف A9

يوضح الجدول رقم (9/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A9 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (9/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A9 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي / إجمالي المطلوبات	0.526	0.26	0.247	0.351	0.249	0.0353
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0079	0.0299	0.0346	0.0732	0.0269	0.0312
صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.4150	0.2115	0.2052	0.1851	0.1525	0.1353
الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات	0.0023	0.0207	0.0238	0.0622	0.0172	0.0173
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.8	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2
الإيرادات/ إجمالي الموجودات	0.0316	0.0552	0.0648	0.0967	0.0559	0.0607
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.4664	0.4123	0.3946	0.3045	0.2344	0.1950

إعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.526، ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.26، 0.247، 0.351، 0.249، 0.0353 يدل على أن مصرف A9 ليس لديه تدفقات نقدية تُمكّنه من الوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0079، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0299، 0.0346، 0.0732، 0.0269، 0.0312 يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.4150، ثم إنخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.2115، 0.2052، 0.1851، 0.1525، 0.1353 ويدل على أن الأصول الفائضة لدى المصرف A9 غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0023، ثم ارتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى

0.0207، 0.0238، 0.0622، 0.0172، 0.0173 مقارنة بعام 2009م ويدل على زيادة إعتدال المصرف A9 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته.

5. الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

عام 2009م كانت 1.8، وعامي 2010م، 2011م كانت 1.3، والأعوام 2012م، 2013م، 2014م كانت 1.2 على التوالي وذلك يعني أن الموجودات المتداولة لدى المصرف A9 تغطي المطلوبات المتداولة وقادرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد إستحقاقها مما يبعده عن الفشل المالي.

6. الإيرادات/ مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0316، ثم إرتفعت في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.0552، 0.0648، 0.0967، 0.0559، 0.0607 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة للمصرف.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.4664، ثم إنخفض في الأعوام 2010، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م إلى 0.4123، 0.3946، 0.3045، 0.2344، 0.1950 مقارنة بعام 2009م، يدل على عدم مقدرة المصرف A9 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثُر ثم الفشل المالي.

10. مصرف A10: يوضح الجدول رقم (10/3/3) المؤشرات المالية لمصرف A10 من 2009م - 2014م.

جدول رقم (10/3/3)

المؤشرات المالية لمصرف A10 من 2009م - 2014م

المؤشرات المالية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات	0.0442	0.0066	0.081	0.159	-0.037	0.0774
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/مجموع الموجودات	0.0203	0.0184	0.0157	0.0149	0.0277	0.0330
صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات	0.0624	0.0391	0.0434	0.0369	0.0398	0.0521
الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات	0.0007	-0.0398	-0.0378	-0.014	0.0002	0.0014
الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	1.1	1.04	1.05	1.04	1.04	1.1
الإيرادات/ إجمالي الموجودات	0.0761	0.0789	0.0749	0.0611	0.0756	0.0819
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	0.1085	0.1160	0.1096	0.0827	0.1023	0.1187

إعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية، 2009م - 2014م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. التدفق النقدي / إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.0442، ثم إنخفض في عامي 2010م، 2013م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.0066، 0.037- يدل على أن مصرف A10 لا يمتلك تدفقات نقدية للوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل، ثم إرتفع في الأعوام 2011م، 2012م، 2014م إلى 0.081، 0.159، 0.0774 مقارنة بعام 2009م، ويدل على أن مصرف A10 يمتلك تدفقات نقدية للوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل.

2. صافي الربح قبل الزكاة والضرائب / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0203، ثم إرتفع في عامي 2013م، 2014م إلى 0.0277، 0.0330 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على كفاءة الادارة التشغيلية في استغلال الاصول، وانخفض في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م إلى 0.0184، 0.0157، 0.0149 مقارنة بعام 2009م ويدل على عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول.

3. صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغ 0.0624، ثم تناقص في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م، 2013م، 2014م مقارنة بعام 2009م فبلغ 0.039، 0.0434، 0.0369، 0.0398، 0.0521 يدل علي أن الأصول الفائضة لدى المصرف A10 غير قادرة علي الوفاء بالالتزامات المالية مما يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

4. الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0007، ثم إرتفعت عامي 2013م، 2014م إلى 0.0002، 0.0014 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على زيادة إعتماـد مصرف A10 على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما في الأعوام 2010م، 2011م، 2012م إنخفضت إلى -0.0398، -0.0378، -0.0144- مقارنة بعام 2009م يدل علي إعتماـد مصرف A10 على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالالتزامات المالية والتي قد تؤدي إلى الفشل المالي.

5. الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

في عامي 2009م، 2014م كانت 1.1، أما الأعوام 2010م، 2012م، 2013م كانت 1.04، و عام 2011م كانت 1.05 على التوالي وذلك يدل على أن النسبة أقل من النسبة المعيارية ويعني مصرف A10 لن يكون قادر على سداد إلتزاماته قصيرة الأجل مما يجعله عرضة للفشل المالي.

6. الايرادات / مجموع الموجودات

عام 2009م بلغت 0.0761، ثم إنخفضت في الأعوام 2011م، 2012م، 2013م إلى 0.0749، 0.0611، 0.0756 مقارنة بعام 2009م يدل علي عدم كفاءة إدارة الأصول وينتج عنه التعرض للفشل المالي. ثم إرتفعت في عامي 2010م، 2014م إلى 0.0789، 0.0819، 0.0576 مقارنة بعام 2009م يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة للمصرف A10.

7. إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات

عام 2009م بلغ 0.1085، ثم ارتفع في الأعوام 2010م، 2011م، 2014م إلى 0.1160، 0.1096، 0.1187 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على قدرة مصرف A10 على الوفاء بديونه وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي. أما عامي 2012م، 2013م إنخفض إلى 0.0827، 0.1023 مقارنة بعام 2009م، وذلك يدل على عدم مقدرة المصرف A10 على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

ومن النتائج أعلاه تؤكد صحة الفرضية الأولى " استخدام بعض المؤشرات المالية يساهم في تقييم أداء المصارف التجارية السودانية ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي لها. قد تحققت. وأيدت دراسة (يوسف محمود جربوع، 2005م) هذه النتيجة حيث توصلت إلى أن القوائم المالية المراجعة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من التحليل عن طريق المؤشرات المالية منها: نسبة الربحية، نسبة السيولة، نسبة الأداء، نسب هيكل رأس المال، نسب المؤشرات السوقية، وكذلك تحليل الاتجاهات بحيث تمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المنشأة والتنبؤ بإحتمالات المستقبل.

5/3/3 النتائج

1. يعد الفشل المالي من الظواهر السلبية التي تتعرض لها المصارف والتي يؤدي بها إلى خروجها من السوق.
2. للفشل المالي عدة مؤشرات يمكن من خلالها تجنب الوصول إلى مرحلة إعلان الإفلاس.
3. دقة التنبؤ بالفشل المالي يعد ذا أهمية ويمثابة الإنذار المبكر للمصارف وتجنب الوقوع في خطر العسر والإفلاس.

4. تفاوتت قيم مؤشر التدفق النقدي/ إجمالي المطلوبات بين المصارف عينة الدراسة، أن أغلب المصارف التجارية (A1, A2, A4, A6, A8, A10) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م مما يدل على عدم امتلاك هذه المصارف تدفقات نقدية للوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل. أما المصرفان (A3, A5) يمتلكان مؤشرات مالية مرتفعة مقارنة بعام 2009م وهذا يدل على امتلاك هذه المصارف تدفقات نقدية للوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل. والمصرفان (A7, A9) يمتلكان مؤشرات مالية منخفضة مقارنة بعام 2009م وهذا يدل على عدم امتلاك هذه المصارف تدفقات نقدية للوفاء بالالتزامات المالية القصيرة والطويلة الأجل.

5. تفاوتت قيم مؤشر صافي الربح قبل الزكاة والضرائب/ مجموع الموجودات بين المصارف عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A3, A4, A5, A7, A8, A10) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م، أما المصارف (A2, A6, A9) ذات مؤشرات مرتفعة في قيمها من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م وهذا يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول.

6. تفاوتت قيم مؤشر صافي رأس المال العامل/ مجموع الموجودات بين المصارف التجارية عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A2, A3, A5, A6) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م، والمصرف (A7) مرتفع في قيمتها من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م مما يدل على أن

الأصول الفائضة لديها قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية. أما المصارف (A4, A8, A9, A10) ذات مؤشرات منخفضة مما علي أن الأصول الفائضة لديهم غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتهم المالية مما يؤدي إلى الفشل المالي.

7. تفاوتت قيم مؤشر الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات بين المصارف التجارية عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A2, A5, A6, A7, A8, A10) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م، أما المصرفان (A3, A9) مرتفعان في قيمها من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م مما يدل على زيادة اعتمادهم على مواردهم الذاتية في تمويل موجوداتهم. وقيم المؤشر في المصرف (A3) يساوي صفراً وهذا يدل على زيادة إعتماده على أموال الغير فيتمويل إحتياجاته مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية والذي قد يؤدي إلى التعثر ثم الفشل المالي.

8. تفاوتت قيم مؤشر الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة بين المصارف التجارية عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A3, A4, A5, A6, A7, A8, A10) كانت مؤشراتهم أقل من النسبة المعيارية مما يدل على عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم قصيرة الأجل مما يجعلهم عرضة للفشل المالي، والمصرفان (A2, A9) كانت مؤشراتهما أعلى من النسبة المعيارية مما يدل على قدرتهما على سداد التزاماتهم قصيرة الأجل.

9. تفاوتت قيم مؤشر الإيرادات/ مجموع الموجودات بين المصارف التجارية عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A3, A4, A7, A10) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م، وقيم المؤشر في المصرف (A8) منخفض في جميع سنوات الدراسة مما يدل على عدم كفاءة إدارة الأصول وينتج عنه التعرض للتعثر ثم الفشل المالي، والمصارف (A2, A5, A6, A9) كانت مؤشراتهم مرتفعة يدل على كفاءة إدارة الأصول.

10. تفاوتت قيم مؤشر إجمالي حقوق الملكية/ مجموع الموجودات بين المصارف التجارية عينة الدراسة، حيث أن أغلب المصارف التجارية (A1, A3, A5, A6, A7, A8, A10) كانت مؤشراتهم متذبذبة من سنة لأخرى مقارنة بعام 2009م، وقيم المؤشر في المصرف (A2) مرتفع في جميع سنوات الدراسة مما يدل على قدرتها على الوفاء بديونها وبالتالي يقل احتمال تعرضه للتعثر ثم الفشل المالي. والمصرفان (A4, A9) كانت مؤشراتهما منخفضة يدل على عدم مقدرها على الوفاء بديونهم مما يجعلهما عرضة للتعثر ثم الفشل المالي.

يتضح للباحثة أن الأداء الفعلي لعينة المصارف التجارية في سنوات التقييم لم يحقق معدلات النجاح والنمو المطلوبين للمصارف، بل كان متعسراً وقد دلت نتائج تحليل تلك المؤشرات التي استخدمت في عملية التقييم على الآتي:

1. تذبذب في التدفقات النقدية التشغيلية، وكفاءة إدارة المصارف في تشغيل الأصول لتحقيق الأرباح.

2. ضعف راس المال العامل.

3. عدم قدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.

4. عدم سداد الديون، واعتمدها في تمويل أنشطتها وعملياتها على اموال الملاك.
5. تدهور في قيمة الموجودات المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية.
6. أغلب المؤشرات المالية لعينة المصارف التجارية غير إيجابية.

6/3/3 التوصيات

1. إهتمام القائمين على المصارف بتحليل المؤشرات المالية لأهميتها في وضع مؤشرات هامة عن وضع المصارف.
2. أهمية تطوير النماذج الكمية كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل المالي والتنبؤ به والعمل على تطوير التحليل المالي من التحليل الكمي للبيانات حتى يتسنى للمصرف معرفة الوضع الحالي لها والتنبؤ بالمستقبل.
3. ضرورة عقد دورات مستمرة في التحليل المالي وخصوصاً في مجال التنبؤ بالفشل المالي وتشجيع الموظفين بالمصارف لتلقي تلك الدورات من خلال دفع الحوافز التشجيعية لهم.
4. إجراء المزيد من الدراسات في موضوع التنبؤ بالفشل المالي على مختلف الشركات من حيث النشاط والقطاع وبعتماد مؤشرات مالية مختلفة.
5. ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار حول الفشل المالي والتنبؤ به لإرشاد المنشآت.